المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

قسم العدالة البيئية والمناخية

العدالة البيئية، المعركة مستمرة

FTDES

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

أكتوبر 2019

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
قسم العدالة البيئية والمناخ

العدالة البيئية
المعركة مستمرة

أكتوبر 2019

المؤلفون :

ثامر بن خالد،رابح بن عثمان،رمضان بن عمر ماركو جونفل،محمد قعلول،
محمد علي ورد،منيارة المجبري.

تنسيق:

ماركو جونفل، إيمان لحمير

شكرا لنجلاء عرفة وخليل شيخاوي على ملاحظاتهم وتحليلهم الإحصائي

التصميم الجرافيكي:

زياد الحاج عياد.

اعتماد صورة الغلاف الفرنسي:

Capsa FM

صورة الغلاف العربي:

مونتاج زياد الحاج عياد.

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، *أكتوبر*2019©

47شارع فرحات حشاد، الطابق الثاني، 1001تونس

contact@ftdes.net / www.ftdes.net /+216 71 257 664

فهرس

المقدمة - *ماركو جونفل*..... 02
و اقع النضال الاجتماعي البيئي في تونس 06
1. **الحركات الاجتماعية البيئية** – *رمضان بن عمر* 07
2. **شهادات**

- **قرية ورفلة وإشكالية ربطها بديوان التطهير بالقيروان** -*محمد علي ورد* 15
- **حملة مانيش مصب في عقارب** - *ثامر بن خالد* 16

دور المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية في دعم الحركات الاحتجاجية البيئية 20
1. **ميثاق مشروع العدالة البيئية للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية** 21
2. **الحق في النفاذ إلى المعلومة بين إلزامية القانون وضعف في التطبيق**- *منيارة المجبري* 25

قطاعي تحليل المياه والنفايات 36
1. **العطش في تونس: سياسة خاطئة وغياب للرؤية**- *منيارة المجبري و رابح بن عثمان*..... 37
2. **و اقع النفايات الصلبة**- *محمد قعلول* 58

الخاتمة..... 72

المقدّمة

ماركو جونفل
منسق وطني لمشروع العدالة البيئية

لقد أدى غياب العدالة بين الجهات في تونس إلى بروز انتفاضات وهزات اجتماعية على غرار ما شهدته منطقة الحوض المنجمي سنة 2008 وغيرها من المناطق والتي تواصلت إلى يومنا حيث أصبح شعار العدالة الاجتماعية السمة الغالبة على جل التحركات ومحركها الأساسي. بعد اكتساب حرية التعبير في 2011، تضاعفت الحركات الاحتجاجية خاصة حول المظالم البيئية، التي تعتبر أيضا من المظالم الاجتماعية.

فكل الحالات ازدهرت هذه المشاكل من خلال ضعف الدولة فالفترة الانتقالية والتي تفتقر إلى الموارد والإرادة اللازمين لضمان الحقوق الدستورية في بيئة سليمة والنفاذ إلى الموارد الأساسية.هذا إضافة إلى بروز حركات ارتبطت بالمشاكل اليومية التي يعانيها المواطنون مثل مشاكل التلوث الصناعي الذي تتسبب فيه الصناعات الفوسفاتية والصناعات المرتبطة بالنسيج وصناعات الآجر والسيراميك وصناعة الورق والصناعات الغذائية...دون أن ننسى الإشكاليات التي تعمقت أكثر مثل معضلة الماء الصالح للشراب ومعضلة النفايات بأنواعها الصناعية والمنزلية وعموما يمكن الحديث عن استفحال هذه الإشكاليات خاصة و البلاد تمر بمرحلة انتقالية ضعفت فيها مؤسساتها نتيجة غياب الوسائل وانعدام الإرادة السياسية من اجل ضمان حق المواطن في العيش في بيئة سليمة وحقه في التمتع بالموارد الأساسية وهي في مجملها حقوق دستورية.

لقد بات واضحا أن المنوال التنموي المتبع منذ عشرات السنين لا يضمن تنمية مستديمة لا على المستوى الاقتصادي ولا الاجتماعي ولا البيئي لكونه منوال يقوم أساسا على الاهتمام بالإنتاج والربح على حساب الحقوق الاجتماعية والبيئة التي

يعيش فيها المواطنون، إضافة إلى ذلك فإن الخطاب القائل إن العواقب البيئية والصحية هي شر لا بد منه لضمان الشغل هو الأكثر شيوعاً واستعمالا من طرف السلطة لتبرير عجزها وتقاعسها. نحن نعارض هذا المنطق. نحن نساند الحقوق أولاً ومنها ألحق في الحياة والتي تنبثق منه باقي الحقوق كالحق في العيش في بيئة سليمة والحق في الماء كأولوية علاوة على ذلك لا يمكن اعتبار البيئة والعمل مفهومين متناقضين.

توجد العديد من الطرق للإنتاج دون تلويث للبيئة مع ضمان حق الأجيال الحالية والقادمة في الحياة وهو ما يكرس مبدأ التضامن بين الأجيال.

يؤدي التلوث إلى اندثار الكثير من المهن لاسيما التقليدية منها كالصيد البحري وما أصبحت تعانيه بعض الجهات على غرار جزيرة قرقنة من تقلص عدد الكائنات البحرية نتيجة للأنشطة البترولية إن الخسائر المسجلة على مستوى الصحة وعلى مستوى الموارد الوطنية ، كبيرة وتتجاوز المكاسب التي تم الحصول عليها. بالإضافة إلى ندرة الماء أو عواقب تغير المناخ. يؤثر التلوث على الفئات السكانية الأكثر ضعفًا، لصالح الأثرياء (رواد الأعمال والمستهلكون الأجانب ...) ، وبالتالي ينتجون ظلما اجتماعيا حقيقيا ، نعتزم أن نحاربه.

نعيش اليوم وضعية صعبة على الصعيدين العالمي والوطني ونحن كمنتدى نناصر القضية البيئية والتي يجب أن تمثل أولوية لدى مؤسسات الدولة وإداراتها وذلك بتوفير الموارد البشرية اللازمة.

هذه المسألة لن تتغير جذرياً بدون تغيير منوال التنموية بهدف الحد من السياسات الملوثة والموجهة أساساً للتصدير وخلق منوال تنموي مستدام ويحافظ على الثروات.
حراكنا هذا هو دفاع عن المواطنين في جميع إنحاء البلاد الذين يطالبون بحقهم في بيئة سليمة والحق في الماء والتنمية المستدامة . إن ربط هذا النضال بهذه المطالب يدفع السلطة لأخذها بعين الاعتبار.

في نفس السياق، هذا التقرير ليس تجميعًا للأرقام وتعدادًا للإجراءات التي قمنا بها في الأشهر الأخيرة. إنه يقدم رؤية سياسية و تحليل لبعض المشاكل الرئيسية التي تمر بها البلاد، تم الحصول عليها من خلال عمل الميداني والبحث الذي تم منذ مارس 2018، في اتصال مع الحركات الاجتماعية والبيئية.

و قد تم تقسيم هذا التقرير إلى ثلاثة أجزاء: أولاً تحليل الحركات البيئية في حد ذاتها. أين تحدث ما هي أهدافهم وما هي المشاكل التي يستجيبون لها؟ ما هي خصائص هذه الحركات؟ يرافق هذا التحليل شهادتان، شهادة حركة عفوية بورفلة بالقيروان، وأخرى منظمة وهي "ما مانيش مصب " في عقارب من ولاية صفاقس.

في الجزء الثاني، نقدم رؤيتنا كجمعية وهو ما يتيح لنا تقديم ميثاق مشروع العدالة البيئية في المنتدى التونسي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية. بناءً على التفاعل مع الحركات، فإنه حيث يقدم الملاحظات والرؤية وأساليب العمل التي نحملها. ثم نركز على إحدى أساليب العمل: حق النفاذ إلى المعلومة. هذا الحق مضمون في دستور 2014 ويعتبر خطوة مهمة في الحياة العامة، وقد تم ترسيخ هذا الحق من خلال إجراءات محددة. لذلك نقوم بتحليل عملها، ومقارنة نظرية بممارساتنا.

أخيرًا، نقوم بإجراء تحليل عبر الجهات حول قضيتين رئيسيتين في تونس. مسألة الوصول إلى الماء أولاً.، في القيروان كما في قفصة، وكذلك في جميع أنحاء تونس، إنها مشكلة كبيرة بالنسبة للسكان. مع بداية كل فصل ربيع، تتضاعف الانقطاعات ويخرج السكان إلى الشوارع للمطالبة بضمان هذا الحق الدستوري. ما هي أسباب هذه الانقطاعات والحلول التي نقترحها؟ ثم سننظر في مشكلة النفايات الصلبة؛ النفايات المنزلية أو الصناعية، لا تدار بشكل صحيح. تتضاعف عمليات التصريف غير الخاضعة للرقابة بسبب تقصير الدولة. إما أن المصبات المنظمة غير قادرة على امتصاص جميع النفايات، أو أنها تدار بشكل سيء لدرجة أن السكان يرفضونها. لذلك من الضروري زيادة الوسائل المخصصة لإدارة النفايات، وتحسينها من حيث

الكمية، ولكن أيضًا في الجودة من خلال إجراءات الفرز. في الوقت الحالي، لا توجد سياسة وطنية لحل هذه المشكلة، كما سيقع التطرق إليه في المقال الأخير.

في الختام نريد أن يكون لدينا تمشي مزدوج بشأن هذه المواضيع. بينما ننتقد بشدة المؤسسات العامة المسؤولة عن ضمان بيئة سليمة، إلا أننا نود أن نعززها بشكل خاص إننا ندعم الإدارات ذات العلاقة وحثها على مزيد الفعالية والنجاعة أما الثانية فهي مسالة الإرادة السياسية التي ستجعل من القضية البيئية أولوية مطلقة والتي تتطلب استماعا لمشاغل المواطنين ولمطالب الحركات البيئية ونحن مقتنعون أن البيئة السليمة هي شرط أساسي لضمان الرفاهية على المستويات الصحية والاجتماعية والاقتصادية.

I

واقع النضال الاجتماعي البيئي في تونس

الحركات الاجتماعية البيئية

رمضان بن عمر
مكلف بالإعلام بالمنتدى التونسي
للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

تقديم عام

بعد مرور ثمانية سنوات على ثورة الحرية والكرامة لا تزال مطالبها الرئيسية في العدالة الاجتماعية والتنمية معلقة ومؤجلة وعناوين رئيسية للاحتجاج رغم تعاقب الحكومات بل وشهدت عديد المكتسبات تراجعا نتيجة سياسات عمومية انحسرت شيئا فشيئا ورؤية نيوليبرالية لدور الدولة التي تخلت عن واجباتها الاجتماعية. فقد فرض الصراع السياسي خاصة خلال المرحلة الأولى بعد الثورة أولوية المسألة الأمنية ومسألة الحريات ومدنية الدولة على حساب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتنموية والبيئية التي تخوض من أجلها قوى اجتماعية عديدة صراعا مضنيا ميدانيا وافتراضيا وإعلاميا مع الرافضين لكل تغيير فعلي للخيارات الاقتصادية والاجتماعية الفاشلة ذات الكلفة الاجتماعية الباهظة.

وعمدت قوى عديدة لاختزال الثورة في الانتقال الديمقراطي وآلياته على أهميتها وهمشت كل حديث عن الانتقال الاقتصادي والاجتماعي وجعلت من الدستور وثيقة جامدة لا تنزّل الحقوق المضمنة في هذا النص إلى سياسات تضمنها وتحميها.

شهد الاحتجاج الاجتماعي خلال السنوات الأخيرة تحولات عديدة لتبرز حركات اجتماعية جديدة (حركات المعطلين عن العمل والحركات البيئية....) بأشكال احتجاجية جديدة فنية ميدانية وافتراضية ونجحت هذه الاحتجاجات في إبراز فاعلين جدد لهم مطالب مغايرة للحركات الاجتماعية الكلاسيكية

"طوّر هؤلاء الفاعلون الجدد آليات تعبئة وتنظم واحتجاج من خارج الأطر النقابية أو المهنية أو الجمعياتية التقليدية المعروفة (الحركات النقابية ...). مما جدّد أشكال المقاومة المدنية والديمقراطية للسياسات النيوليبرالية المعنة في انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية"[1] ويترافق ذلك مع تمسك هذه الحركات والحملات بخصوصيتها المطلبية (التشغيل و الحق في الماء والحق في البيئة ...) والمجالية (التلوث في خليج المنستير أو قابس أو صفاقس والتشغيل في الحوض المنجمي أو تطاوين ...) .

طورت هذه الأطراف الفاعلة الجديدة آليات التظاهر والتنظيم والاحتجاج خارج الأطر التقليدية، والتي جددت أشكال المقاومة المدنية والديمقراطية للسياسات النيوليبرالية التي تنتهك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

الحركات الاحتجاجية والحملات المدافعة عن الحق في البيئة

ارتبط الاحتجاج في ذهنية التونسي أساسا بالمطالب الاقتصادية والاجتماعية خاصة المتعلقة منها بتدهور الظروف المعيشية والبطالة. نتيجة زخم الشارع والتحولات التي شهدها السياق الاجتماعي بعد عام 2011 برزت الاحتجاجات ذات البعد البيئي والتي كان سابقا حكرا على منظمات وجمعيات تشكلت في اغلبها على مقاس النظام السابق. مثّل الملف البيئي في الحوض المنجمي أحد عناوين الاحتجاج ذات 2008 لكنه استعمل فقط كورقة تعبوية وورقة ضغط تفاوضية لتحصيل مطالب اقتصادية واجتماعية أساسا. كما كان للوضع البيئي في خليج المنستير وانعكاساته على السكان والبحارة عنوانا احتجاجيا مهما قبل سنة 2011 بتأطير من مناضلين حقوقيين ونقابيين لكن حاولت السلطة احتوائه بسرعة[2].

[1] https://ftdes.net/rapports/congresmvtssociaux.pdf
[2] http://ftdes.net/rapports/desastreecologiqueMonastir.pdf

تجسدت الاحتجاجات البيئية في التأثيرات السلبية على البيئة للخيارات الاقتصادية والاجتماعية فبرز الاحتجاج البيئي منذ سنة 2011 في زخم الديناميكيات التي تحركت رفعا لمظالم مارسها النظام السابق وسعى لكتم كل تعبيره خارج سياقه. كما كانت جرعة الحرية المكتسبة باستحقاق دافعا للمبادرة بالتصدي لكل انتهاك بيئي فغمرت احتجاجات العطش تونس سنتي 2011 و2012[3] وتشكلت نواة لحركات وحملات جديدة تطالب بالحق في البيئة محليا وجهويا.

نتيجة مجمل هذه التحولات ظهرت حركات وحملات بيئية عديدة عابرة للطبقات وحاملة لرهان يتصل بالبيئة وتنوعت بين المنحى التقليدي والمنحى الراديكالي الجذري والتي تميزت بأشكال تنظيمية أفقية على شاكلة الحملات الشبابية وحركات المتساكنين العفوية.

أشكال الاحتجاج البيئي وآلياته

تنوع الفعل الاحتجاجي البيئي ليتوزع بين المظاهرات والحملات والاعتصامات وغلق الطرقات وحتى الانخراط في مصادمات مع الأمن. سايرت الحركات البيئية بقية الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في أساليب عملها في عديد الأحيان (حركات المعطلين والحركات الشبابية ...) ووظفت إمكانيات الخلق والإبداع المتوفرة لديها من حيث أساليب التعبئة واليات الاحتجاج ومزجت بعض تعبيراتها الميدانية من الجماهير الرياضية (الحضور الكثيف للألوان المتنوعة مثل اللون الأصفر لدى الحركة البيئية بصفاقس والأخضر والأزرق والأحمر عند بقية الحركات ...). وحملة "stop pollution" في قابس باعتماد رمز يمكن التعرف عليه بسهولة (قناع الغاز). وتنوعت أشكال الفعل الاحتجاجي البيئي:

[3] https://ftdes.net/rapports/soif.pdf

- احتجاجات عفوية وغير منظمة: هي حركات غضب تظهر سريعا أمام أي انتهاك (انقطاع الماء – إطلاق غازات ملوثة – سكب مرجين ...) وتتخذا عادة أشكالا غير منظمة وأحيانا تصعيدية وتفتقد للتأطير والتنسيق وتعتمد التنظيم الذاتي السريع. ويكون مطلبها الرئيسي رفع الانتهاك واسترداد الحق.
- احتجاجات منظمة: حركات اجتماعية ذات قدرة تنظيمية جيدة اعتمدت على جهد جماعي منظم وواعي. وفي جزء كبير منها انطلقت هذه الحركات من احتجاجات عفوية دورية إلى حركة قوية منظمة باستراتيجيات إعلامية وللحشد وللمناصرة في تحركات مبرمجة ومعدة مسبقا.

أغلبية الاحتجاجات البيئية هي مظاهرات عفوية وغير منظمة نسبيا تستجيب لمشكلة فورية. تجدر الإشارة إلى أنه، على غرار غالبية الحركات في تونس، فإن هذه الاحتجاجات هي الأكبر في ولاية القيروان. بلغت الاحتجاجات المتعلقة بالبيئة (باستثناء الماء والكهرباء) بين شهر جانفي وفيفري 2019 في هذه الولاية (116 حركة، 42 ٪) تليها صفاقس (29 حركة، 11 ٪) وقابس (25 حركة، 9 ٪)، حيث هناك حركات أكثر تنظيما وانتظاما. ثم اتبع المهدية (18)، نابل (14) ، سليانة وسوسة (11).

وبالتالي، فإن الحركات المتعلقة بالبيئة تتركز في المناطق الساحلية والصناعية، وأكثر عرضة للتلوث، وفي القيروان حيث تشكل مشكلة المرجين مصدرًا للكثير من الاحتجاجات. خلال صيف عام 2019 (أشهر جوان وجويلية وأوت)، تركزت 39٪ من الحركات المتعلقة بالمياه والكهرباء في القيروان، بفارق كبير عن قفصة (13٪) وسيدي بوزيد (10٪). المشاكل المتعلقة بالمياه حادة في القيروان رغم الموارد الكبيرة، لكن ليس بالضرورة أكثر من غيرها في الولايات. إنه بالأحرى تعدد الحركات المنعزلة، في المشاكل المحددة، والتي يجب ملاحظتها.

هذه الديناميكية ميزت العديد من الحركات، التي تظل تلقائية ومحددة بالوقت. على عكس ذلك، فإن الحركات والحملات المنظمة، إذا نشأت من غضب، يمكن أن تستمر في الوقت ويكون لها خطاب أكثر تنظيماً. يتم تنظيمها تدريجياً وبشكل مستقل

وأفقياً، وتحاول أن تعمل بطريقة ديمقراطية وتشاركية للغاية، للتصدي على المدى الطويل ضد مشكلة ما. نلاحظ بشكل ملموس أن الهيكلة في الحركات الأكثر صمودا تتم في المناطق الساحلية: قلعة الصغرى (سوسة)، صفاقس، قابس، عقارب (صفاقس) ... ويمكنهم التأقلم مع حركات المواطنين التلقائية، كما في قابس على سبيل المثال. هذه الحركات المهيكلة لديها القدرة على توقع المشاكل وممارسة الضغط السياسي على القرارات. على سبيل المثال ما وقع في قفصة، يوم 20 جوان 2019 مثير للاهتمام فقد تم تنظيم حدثً إقليميً مشتركً، تحت شعار "عطشتونا". ومع ذلك، مازال الوقت مبكراً للحديث عن حركة منظمة، حيث تظل هذه الحملة في الوقت الحالي مقتصرة على مشاكل المياه في الصيف. ربما تكون هذه بداية الحركات التي تجمع جميع الناشطين في المنطقة، الذين بدأت تحركاتهم منذ عام 2018 والمنتدى الجهوي للعدالة البيئية في لجنة البيئة الإقليمية.

يمكن تفسير هذا الاختلاف في الهيكلة بين المناطق الساحلية والداخلية في البلاد لعدة أسباب. أولاً، التلوث الصناعي أكبر في المناطق الساحلية التي تم توجيه التنمية فيها نحو التصنيع. إلى حد ما، يعيشون في شكل أكثر استدامة من التلوث، خاصة وأن الحكومات لا تنوي تغيير نموذج التنمية. ولكن، من المفارقات، أن هذا التصنيع يسمح للسكان بالمطالبة بحقهم في بيئة صحية، ولا يعني انتهاء التلوث أو إغلاق المصانع وقف جميع الأنشطة الاقتصادية. في قفصة، من المستحيل المطالبة بإغلاق شركة فسفاط قفصة لأن كل النشاط الاقتصادي يتجه نحو هذه الشركة. وبالتالي، فإن الادعاءات البيئية الصارمة أكثر ندرة وأكثر توجهاً نحو التوظيف الذي يبقى بالنسبة للكثيرين ذو أولوية. في القيروان، تظل الأولوية هي إنشاء البنية التحتية (الوصول إلى المياه والصرف الصحي والتصرف في النفايات ...). وبالتالي، يمكن أن تكون الحركات فقط أكثر فردية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الرخاء الاقتصادي النسبي لسكان الساحل يتيح لهم الحصول على مزيد من الموارد (المادية، البشرية، والمالية، وكفاءات) لتنظيم حركات فعالة على المدى الطويل

قد اعتمدت هذه الحركات والحملات نماذج مختلفة في الاحتجاج من المسيرات والوقفات الاحتجاجية في الفضاءات الرمزية (شارع رئيسي أو إدارات أو مؤسسات ...) ، وتوظيف واسع للشبكات الاجتماعية وما تتيحه من أدوات للتواصل والتعبئة والحشد، وهو ما أكسبها بعضها قوة في الحركة، وقدرة على إشراك الجميع في الاضطلاع بالمهام المختلفة مثل حركة stop pollution [4] أو Yezzi[5]. وقد استوحت هذه الحركات كثيرا من إستراتيجيات الحركات الاحتجاجية الاجتماعية والحركات الشبابية (حتى انا حرقت مركز و مانيش مسامح وغيرها) . وعلى الرغم من الخصوصيات المطلبية والمجالية التي تشكل هوية كل واحدة منها. كما لجئت خاصة بعض الحركات البيئية المنظمة لنقل احتجاجاتها للمركز لجلب الانتباه وتكثيف الضغط.

الفاعلون داخل الحركات الاجتماعية البيئية

الحركات البيئية إطار يجمع مختلف الفئات الاجتماعية من المرفه إلى الأكاديمي إلى الفئات الأكثر هشاشة. ما ميّز الحركات البيئية الانغراس المحلي باعتباره إطارا للروابط الاجتماعية بين الفاعلين (حركات مواطنية من تحت) مما مكنها من بناء ديناميكيات أكثر على المستوى المحلي والمجالي داخل المدن المتوسطة والصغرى رغم أهميتها الاقتصادية (قفصة وقابس وصفاقس والقلعة ...) وتنوع الفاعلون بين المجموعات التي تحس بوطأة الانتهاك والحزام المساند مدنيا وإعلاميا لتجمع بينهم وشائج عابرة لكل ما هو سياسي رغم الحضور القوي للبعد المحلي والجهوي والعلاقات الأولية بين الفاعلين. تميّز الفاعلون القادة داخل هذه الحركات بالجدارة والقدرة على التحشيد والتضامن فيما بينهم وتوسيع القاعدة الشعبية المساندة. يتجلى التضامن بين الفاعلين الاجتماعيين في الاحتجاجات والحركات البيئية بوضوح نتيجة انغراسها المجالي مما جعلها تستبطن خطابا عاطفيا للحشد (تخنقنا ... عطشتونا ... يزي ... سكّر المصب ...)

[4] https://ftdes.net/ar/2654-2/
[5] https://ftdes.net/1517-2/

آليات عمل الحركات الاجتماعية البيئية

اعتمدت بعض الحركات والاحتجاجات البيئية على الانغراس في محيطها المحلي وتعبئة المتساكنين من اجل تقوية الحشد وإيصال صوتها وطورت آليات عملها ومزجت بين التواصل الميداني المباشر والفضاء السيبرني ونجحت العديد منها في بناء استراتيجيات اتصالية وتعبوية ناجحة وفي إطلاق حملات مناصرة بأساليب إبداعية في حين ظلت حركات واحتجاجات أخرى ظرفية مرتبطة بحجم الانتهاك الذي يطال الساكنة في زمان ومكان معين واعتمدت حسب واقعها وإمكانياتها:

- القطع مع آليات التنظيم التقليدية الحزبية والجمعياتية واستنباط أشكال واطر جديدة للنقاش واتخاذ القرار
- بناء استراتيجيات للاتصال والإعلام والحشد والمناصرة
- العمل الميداني المباشر مع ضحايا المظالم والانتهاكات البيئية
- توظيف التقنيات الحديثة (الفضاء السيبرني ... الصور ... مقاطع الفيديو ...) للإعلام والحشد
- توسيع قاعدة المناصرة والحزام المدني والسياسي
- خوض الاشتباك الإعلامي والقانوني والافتراضي والميداني حسب تكتيك الحملة أو إذا فرض عليها هذا الاشتباك

خاتمة

إذا كان من السابق لأوانه الحكم على آثار الحملات والحركات البيئية على تكريس الحق الدستوري ومراجعة المنوال التنموي الملوث، ورغم الصعوبات التي تمر بها وعدم انتظام وثيرة نشاطها وتشتتها وضعف جهدها وعدم توحدها في فعل احتجاجي موحد فإنه بالإمكان التأكيد اليوم على أن هذه الحركات نجحت في إعادة صياغة

الفضاء العام وهي تقوم بعملية مقاومة حقيقية وافتراضية تهدف للتصدي للانتهاكات البيئية ونقد الدولة والقطاع الخاص وسياساتهما في غياب أي استراتيجيا للدولة لتكريس الحقوق الدستورية البيئية. ويمكن لهذه الحركات الاحتجاجية والحملات أن تحقق نجاحات محليا أو جهويا وأن تلعب دور جماعة ضغط من اجل بديل اقتصادي واجتماعي يضمن العدالة البيئية.

قرية ورفلة وإشكالية ربطها بديوان التطهير بالقيروان.

محمد علي ورد
مواطن من قرية ورفلة

تقع قرية ورفلة على بعد 3 كلم من بلدية الشبيكة ومحاذية للطريق الوطنية عدد 12 و تعاني من عدة أشكال بيئية وصحية واقتصادية (شباب معطل عن العمل) وكذلك مشكلة السكن.

في أواخر سنة 2018 استبشرنا بأشغال مشروع ربط معتمدية الشبيكة بشبكة ديوان التطهير ولما بلغت الأشغال قريتنا استغربنا من جواب المقاول المكلف بالأشغال عندما أخبرنا أن القرية غير منتفعة بهذا المشروع . فقمنا أهالي قرية ورفلة بالاتصال بمعتمد الشبيكة ممثل النيابة الخصوصية و لم نجد معه حل سواء المماطلة و الوعود الكاذبة .كما قمنا بالاعتصام أمام الأشغال مما أدى المقاول إلى إيقاف الأشغال على اثر ذلك تم استدعاء بعض من الأهالي للبحث في الفرقة العدلية بالقيروان بتهمة تعطيل حرية شغل .

لم نقف عند ذلك أتن مطلبنا كان مشروعا فتم التنسيق المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فرع القيروان في 19 جوان 2018 فكان مساندا ومناصرا للحقنا في بيئية سليمة فتم توثيق ذلك في فيديو و صور لمناصرة هذا الأشكال كما تم التنسيق مع وسائل الإعلام والاتصال بالمسؤولين والضغط عليهم لإدماجنا في المشروع وتم استدعاؤنا لحضور جلسات من اجل التفاوض في حل هذا الأشكال حيث تم تمسكنا فهذه الجلسات بحقوقنا.

و في 19 ديسمبر 2018 بفضل جهود الأهالي و وسائل الإعلام والمنتدي التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فرع القيروان تمت الموافقة على ربط قرية ورفلة بديوان التطهير بالقيروان وانطلاقة الأشغال. فشكرا جزيلا للكل من ساندنا وأمنا بحقوقنا في بيئة سليمة.

حملة # مانيش مصب في عقارب

ثامر بن خالد
ساكن عقارب ومناضل حملة "منيش مصب"

صبحت البيئة هي الخط الأمامي الجديد للمدافعين عن حقوق الإنسان .خاصة مع وعي الشباب إن الحقوق تفتك ولا تهدى لكن وجب العمل على طريقة تجمع بين القوة والضغط دون السقوط في الفوضى وتهديد الأمن العام... رؤية جمعت بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وحراك بدأ بصفة تلقائية عبر عن موقف مجموعة من الشباب التي ترفض التلوث الممنهج والذي صنفه نشطاء هذا الحراك في خانة الإرهاب البيئي. كيف تمخض هذا الحراك؟

ما الطرق و الأساليب التي استعملها ؟ وكيف كان تأثيره على المجتمع وإلى أي حد يمكن تقييم صداه على الواقع المجتمعي و الاجتماعي؟

نشأة الحراك

سنوات مرت على المنطقة ، شباب في المقاهي يسب الحاضر ويلعن المستقبل يشيع الجنائز ويحصي الموت بين فجئي، أمراض خبيثة، عاهات، تشوهات لكن من رحم المعانات يولد الأمل..... موناليزا التلوث هكذا سميتها بيد الفنان محمد مأمون العجمي رسمت بلدة جعلت بين أيدي ساسة و مسؤولين يلمعون ، يبيضون الكوارث ويتركون بلدة تنزف، تموت و تقتل أطفالها.

في حركة رمزية تعمد الشاب صبري بن نصير إلى زرع نبتة فوق نافورة تغرق الشارع بمياه الصرف الصحي التي أصبحت مصدر روائح تؤرق مجمعا سكانيا بكامله إلى جانب رائحة مصب النفايات المنزلية ومصبات المصانع العشوائية تلها في مرحلة موالية إنشاء صفحة فايسبوكية تجمع الآراء رغم اختلافها يتمخض عنها قروب #مانيش مصب حراك لم يعترف بالتوجهات السياسية أو الفوارق الاجتماعية، حراك كان من الجميع وإلى الجميع عدوه الوحيد التلوث ومظاهره تلك الروائح الكريهة التي تغتصب الأنوف والحناجر تخنق الصغار والكبار وتستفز السكان كل ليلة . عند الصباح يستيقظ الجميع وكان نسبة الغازات التي استنشقوها ليلا أفقدتهم الذاكرة.

الطرق والأساليب الاحتجاجية

نظرا لقلة الوعي بخطورة الموقف وعدم اهتمام السلط المحلية، الجهوية والوطنية خاصة بعد تأكيد تقرير المخبر المتنقل التابع لوكالة حماية المحيط أن هناك غازات تجاوزت النسبة المسموح بها والتي تشكل خطرا على السكان مثل كبريتيد الهيدروجين (أو سلفيد الهيدروجين).. استوجب الموقف التصعيد وتشابك كل الفنون والطاقات لتوعية المواطن أولا و جلب الانتباه دون الخوض في الفوضى. خرج المسرح إلى الشارع مباشرة و كان الصدمة التي كسرت الصمت على يد التوأم شكري وسامي البحري في مشهد تمثيلي لشباب يحتضر وبائع أكسجين وأطباء متجولين

مشهد جمع كل أنواع المسارح كان فيه الأبطال نساء، شباب، كهول، شيوخ وأطفال... عرض أزياء لملكة جمال صفاقس الآنسة أية بن سلطانة والفنانة التشكيلية عايدة الكشو في بؤر التلوث، مشهد خرج عن المألوف ساندة العديد من المواطنين الذين يدركون خطورة الوضع وأهمية ردة الفعل رغم أن الاستفاقة كانت بين مؤيد ومندد ككل الثورات نجد قوة الجذب إلى الوراء لا تعترف بأخلاقيات أو مبادئ همها الوحيد المصالح الضيقة، تجدهم بين مشكك، مشوه، كاذب، مستفز وخائن للقضية لكن فات الأوان وصلت الرسالة متأخرة حيث حصدت من جديد بعض الأرواح بسبب التلوث. لذلك استوجب المشهد تذكير الناس و إعادة طرح الإشكال من جديد مع عرض فلم وثائقي لكل مظاهر التلوث وأسبابه واستعمال تقنية الإعادة في كرة القدم.

بعد تجميع المعلومات والتشخيص انتقلنا إلى مرحلة المقاومة الفعلية تم رفع قضية في الغرض بناءا على حق دستوري الفصل 45 تم تجميع لإمضاءات أو كان القضاء النزيه هو الفيصل. في الأثناء كانت السلطة الرابعة والإعلام يجاري المستجدات يرافق الضغط الشعبي وكان سقوط ضحية أخرى للتلوث سببا في تفاعل السلطة المحلية وتحمله للمسؤولية في استصدار قرار بغلق فوري للمصب القاتل والمصبات العشوائية وجلب خبراء لمجابهة التلوث وأسبابه.

نتائج تعتبر ايجابية لكن يبقى التجاهل الجهوي والوطني وكان هذه المنطقة لا حق لها في الحياة أو لعلها لا تنتمي للبلاد التونسية. على أمل

التنفيذ واستفاقة المجتمع المدني ووعيه بالحقوق و أهمها حق الحياة و وجوب افتكاكها. في الانتظار للأسف وكما اعتاد الإرهاب على المباغته لعله يحصد أرواحا أخرى يبقى النضال متواصلا رغم التشويه والادعاءات الفاشلة والكاذبة و محاولة ركوب الأحزاب و الانتهازيين على الأحداث، إلا إننا كمجموعة حراك مانيش مصب والتي لم تعد حكرا على أفراد بل أصبحت فكرة يؤمن بها كل مواطن واع وكل مسؤول نظيف وكل فرد يفقه أن الأولوية في حق الحياة قبل أي شيئ. بالنسبة لمن نعتبرها قوى مضادة هي فقط رقصة الديك المذبوح فإيماننا بالقضية غير مشروط بزمان أو مكان لعل الحرب على الإرهاب البيئي تتواصل لأجيال المهم أن الرسالة وصلت وانطلق القطار الذي لن يقف أبدا.

الإهداء إلى روح أبناء و بنات عقارب الذين كانوا ضحية التلوث بصفة مباشر أو غير مباشرة، شكر خاص لكل وسائل الإعلام السمعي و البصري و الرقمي و للجمعيات والمنظمات و المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية التي كانت لنا خير سند و دفع معنوي لمجابهة حملات التشويه.

 # مانيش مصب

II

دور المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في دعم الحركات الاحتجاجية البيئية

ميثاق مشروع العدالة البيئية
للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

لم تكن المسالة البيئية يوما رغم أهميتها أولوية قصوى تتطلب عملا معمقا و تبنيا لسياسة بيئية أساسها المصالحة مع المحيط حيث لطالما اعتبرت مسالة ثانوية في الخطاب الرسمي للسلطة و في برامجها في الوقت الذي تنتهك فيه البيئة بصفة كبيرة و لعل الشواهد التي تأتينا من منطقة الحوض المنجمي ومن ولايات قابس وصفاقس والقيروان والمنستير خير دليل على حجم التلوث الذي يرقى إلى اعتباره جريمة دولة في حق الإنسان والطبيعة.

إن مقاربة العدالة البيئية التي ندافع عنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بحقوق الإنسان عامة وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية خاصة والتي تصنف ضمن الجيل الثالث من حقوق الإنسان كالحق في الماء الصالح للشراب وحق العيش في بيئة سليمة والحق في الصحة والحق في التنمية المستدامة وهي محور نضالاتنا بما أنها تعتبر شرطا أساسيا لضمان الكرامة والعدالة الاجتماعية وتمثل رهانات للديمقراطية الناشئة وللسيادة الوطنية .

وهي في مجملها حقوق مضمنة في دستور البلاد التونسية يجب أن تكون محور اهتمام هيئة التنمية المستديمة وحقوق الأجيال القادمة.

في هذا الإطار يسعى المنتدى من خلال مشروع العدالة البيئية على إبراز المسألة البيئية كقضية تستوجب التعبئة على نطاق واسع للدفاع عن حقوق المواطنين وحقوق الأجيال القادمة.

وانطلاقا من تشخيص موضوعي للوضعية البيئية، عمل على دعم الحركات البيئية وتأييد مطالبها كما طالب باحترام القوانين من خلال التفاعل مع الهياكل الرسمية كما عمل على تقديم البدائل والحلول الكفيلة بتجاوز الإشكالات البيئية دون إغفال دور التقاضي في صورة تواصل الانتهاكات

وعليه فان المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية و انطلاقا من عديد المعطيات يعتبر أن:

- الوضع البيئي الحالي هو نتيجة لمنوال تنموي لا يعير أي اهتمام للتأثيرات البيئية و للاستغلال المفرط للثروات الطبيعية معتبرا المحيط مجرد فضاء لاستغلال الثروات دون التفكير في حقوق الأجيال القادمة
- يؤدي منوال التنمية الحالي إلى التلوث على المستوى المحلي والى مشاكل أخرى كالاحتباس الحراري وخسارة التنوع البيولوجي إضافة إلى عديد الإشكالات مثل الحرمان من الماء الصالح للشراب جراء تلوثها
- غياب العدالة البيئية على مستوى الانتفاع بالخدمات الأساسية كالتزود بالمياه الصالحة للشراب والتطهير و التحكم في النفايات.
- العدالة الاجتماعية لا تتحقق دون عدالة بيئية

انطلاقا من هذه الملاحظات يعتبر المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أن:

- حماية الثروات الطبيعية والمحافظة عليها ضرورية .و نحن مسؤولون على الدفاع عنها بكل الوسائل المتاحة

- الأولوية في العمل على ملف العدالة البيئية هي دعم الحركات الاجتماعية البيئية التي تندد بتعرض فئة من المواطنين دون أخرى لمخلفات التلوث والمخاطر البيئية وللحرمان من الموارد الطبيعية (المياه على وجه الخصوص).
- علاقة المنتدى بالهياكل الرسمية تنبني على الحوار والتواصل والمساءلة إذا اقتضت الضرورة ذلك
- دعوة المتسببين في التلوث إلى وضع حد لهذه الانتهاكات و الجرائم البيئية و البحث عن البدائل و الوسائل الكفيلة بذلك و تحت مراقبة الدولة
- توفير مواطن الشغل لا يتضارب مع حماية المحيط بل بالعكس، تدمير المحيط يؤدي على المدى المتوسط والبعيد إلى فقدان مواطن الشغل إضافة إلى كلفته الاجتماعية الباهضة أصلا.
- حماية الحق في العيش في بيئة سليمة هي مسؤولية جماعية تستوجب حشد جميع القوى و التقاء جميع الكفاءات خاصة منها منظمات المجتمع المدني على قاعدة المبدأ الذي نتقاسمه جميعا و هي أن دمار البيئة و تقهقرها هي نتاج طبيعي لخيارات تنموية مرتبطة بخيارات سياسية فاشلة
- من الضروري الانفتاح على المبادرات الرامية إلى حماية الحقوق البيئية على أسس الحوار والديمقراطية
- العمل على تحقيق الحوكمة البيئية عبر انفتاح المؤسسات الرسمية و تطبيقها لمعايير الشفافية واحترامها للقوانين (احترام القوانين والأحكام القضائية)

بناء على ما تقدم، و من اجل تحقيق العدالة البيئية سيعمل المنتدى على:

- لقاء ومرافقة ومتابعة والتعريف بمطالب الحركات الاجتماعية البيئية و العمل على نشرها

- التشبيك بين الحركات الاجتماعية البيئية فيما بينها ومع منظمات المجتمع المدني للعمل والنضال المشترك
- التفاعل مع المؤسسات لتحفيزها بالقيام بأعمال البحث القادرة على التقليل من نسبة التلوث و من اجل احترام المعايير المعمول بها وتكثيف المراقبة وإنزال العقوبات في صورة وجود تجاوزات والانفتاح على محيطها خاصة فيما يتعلق بحق النفاذ للمعلومة
- مساءلة المؤسسات حول أنشطتها وتحديد مسؤولياتها
- القيام بعملية بحث تتضمن تشخيصا حول المشاكل البيئية المحلية والجهوية والوطنية بالاعتماد على الخبرة المواطنية التي من شأنها الدفع نحو التعبئة وتعزيز الأنشطة التحسيسية والتوعوية.
- اللجوء إلى الخبرات العلمية المحايدة عند الضرورة في حال عدم تفاعل المؤسسات العمومية أو غياب المعلومات الدقيقة أو إذا ما استوجبت البحوث ذلك
- العمل على متابعة الإصدارات التشريعية ومستجدات السياسات المتعلقة بالشأن البيئي في تونس والعمل على تفعيلها.
- اللجوء إلى القضاء في حال استمرت الانتهاكات البيئية ومرافقة ودعم ممثلي الحركات الاجتماعية البيئية في حال تجريم أنشطتهم.

الحق في النفاذ إلى المعلومة
بين إلزامية القانون وضعف في التطبيق

منيارة المجبري
منسقة جهوية لمشروع العدالة البيئية بالقيروان

انتشر الفساد وسلبت الحقوق والحريات وانعدمت الثقة بين الدولة والمواطن في العهد السابق فكانت سنة 2011 نقطة تحول خاصة للمجتمع التونسي ليسترد حريته وحقوقه كما كان للمجتمع المدني مثل منظمة أنا يقظ و بوصلة وجمعيات أخرى دور هام من أجل المطالبة بضرورة تمكين المواطنين من الحصول على المعلومات واتخاذ التدابير الكفيلة لممارستهم للحق في النفاذ للمعلومة ومن أجل احترام حقوق الإنسان التي تبنيها مجموعة من المواثيق الدولية مثل المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان "لكل إنسان حق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها"، كذلك المادة 10 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي تنص على" إبلاغ الناس " والتي ألزمت الإدارات العمومية بضرورة تمكين المواطنين من الحصول علي المعلومات وتبسيط الإجراءات لممارسة حقوقهم وذلك من أجل تعزيز الشفافية في الإدارات العمومية ومحاربة الفساد.

فجاء المرسوم عـدد41 لسنة 2011المؤرخ في 26 ماي 2011 الذي يتعلق بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية للهياكل العمومية، وتلاه الدستور التونسي 2014 في فصله 32 الذي ينص على أن الدولة "**تضمن الحق في الإعلام والحق في النفاذ إلى المعلومة.**" والفصل 15 "**الإدارة العمومية في خدمة المواطن والصالح العام، تُنظّم وتعمل وفق**

مبادئ الحياد والمساواة واستمرارية المرفق العام، ووفق قواعد الشفافية والنزاهة والنجاعة والمساءلة"

ثم أردف بالقانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 الذي صادق عليه مجلس نواب الشعب يوم 11 مارس 2016 الذي يتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة ويضمن حق كل شخص في النفاذ إلى الوثائق الإدارية والهياكل العمومية فكانت من أهم أهدافه الحصول على المعلومة وتعزيز مبدأي الشفافية والمساءلة، وخاصة فيما يتعلق بالتصرف في المرفق العام كذلك تحسين جودة المرفق العمومي ودعم الثّقة في الهياكل الخاضعة لأحكام هذا القانون ودعم مشاركة العموم في وضع السياسات العمومية ومتابعة تنفيذها وتقييمها وإلى دعم البحث العلمي. واحتوى القانون على 61 فصلا.

إجراءات تقديم مطلب النفاذ إلى المعلومة

- **كيفية النفاذ إلى المعلومة:**

وفقا للفصل 1 من القانون عدد 22 لسنة 2016 والفصل 32 من دستور الجمهورية التونسية لسنة 2014 يمكن لأي شخص طبيعي أو معنوي طلب النفاذ إلى المعلومة، ويتم تقديم مطلب النفاذ إلى المعلومة بطريقتين:

- تحرير مطلب كتابي من طرف طالب المعلومة على ورق عادي وطبقا لأحكام الفصلين 10 و12 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 يجب أن يتضمن المطلب التنصيصات الوجوبية التالية الاسم واللقب والعنوان بالنسبة لشخص الطبيعي والتسمية الاجتماعية والمقر للشخص المعنوي بالإضافة التوضيحات المتعلقة بالمعلومة المطلوبة والهيكل المعني.

- أو عن طريق تعمير مطبوعة إدارية قابلة للتحميل والاستغلال موضوعة على ذمة العموم.

مطلب النفاذ إلى المعلومة (1)

(طبق أساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016)

أ – إرشادات خاصة بطالب المعلومة (2):

☐ شخص طبيعي:
- الإسم واللقب: ..... رقم وثيقة الهوية (3): .....
- العنوان: .....
- الهاتف: ..... الفاكس: ..... العنوان الإلكتروني: .....

☐ شخص معنوي:
- اسم المؤسسة: .....
- عنوان مقر المؤسسة: .....
- اسم الممثل القانوني ولقبه (عند الاقتضاء)(3): ..... رقم وثيقة الهوية (4): .....
- الهاتف: ..... الفاكس: ..... العنوان الإلكتروني: .....

2 – المعلومة المطلوب النفاذ إليها:

الوثيقة	الهيكل الإداري المعني	المرجع (إن وجد)

3 – الصورة المطلوبة للنفاذ إلى المعلومة:

☐ الاطلاع على المعلومة على عين المكان ☐ الحصول على نسخة الكترونية من المعلومة
☐ الحصول على نسخة ورقية ☐ الحصول على مقتطفات من المعلومة

حرر في: .....

(إمضاء الطالب)

خاص بالمكلف بالنفاذ إلى المعلومة

المرجع بالسجل الخاص بمتابعة مطالب النفاذ إلى الوثائق الإدارية .....

أجل المطالب إلى: .....

بتاريخ .....

الإمضاء والختم

1- هذا المطلب خاص بوثيقة إدارية واحدة

2- توضع علامة (X) في الخانة المناسبة

3- عند الاقتضاء يرفق المطلب بما يثبت صفة الممثل القانوني

4- رقم بطاقة التعريف الوطنية أو جواز سفر بالنسبة للأجنبي

مطلب النفاذ إلى المعلومة

مع تحديد كيفية النفاذ إلى المعلومة (الاطلاع على معلومة على عين المكان، الحصول على نسخة ورقية أو الكترونية أو الحصول على مقتطفات من المعلومة) ،مع العلم أن طالب النفاذ غير ملزم بتبرير مطلبه .

وإذا لم يتضمن مطلب النفاذ البيانات المنصوص عليها أعلاه، يقوم العون المكلف بالنفاذ إلى المعلومة بإعلام طالب النفاذ كتابيا بذلك في أجل لا يتجاوز **خمسة عشر يوما (15يوما)**من تاريخ توصله بالمطلب.

يمكن إيداع المطلب مباشرة لدى مكتب الضبط مقابل وصل يسلم وجوبا في الغرض أو عن طريق البريد مضمون الوصول أو عن الفاكس أو البريد الإلكتروني، مع التنصيص على "طلب نفاذ لمعلومة " بالموضوع، مع الإعلام بالبلوغ.

- **استثناءات حق النفاذ إلى المعلومة:**

لا يمكن رفض طلب النفاذ إلى المعلومة إلا إذا كان ذلك يؤدي إلى الحاق ضرر بالأمن العام أو بالدفاع الوطني أو بالعلاقات الدولية فيما يتصل بهما أو بحقوق الغير في حماية حياته الخاصة و معطياته الشخصية و ملكيته الفكرية. أيضا لا يشمل النفاذ إلى المعلومة البيانات المتعلقة بهوية الأشخاص الذين قدموا معلومات بهدف الإبلاغ عن تجاوزات أو حالات فساد.

- **المعاليم المستوجبة للنفاذ إلى المعلومة :**

لكلّ شخص الحق في النّفاذ إلى المعلومة بصفة **مجّانية** غير أنّه إذا كان توفير المعلومة يقتضي جملة من المصاريف يتم إعلام صاحب المطلب مسبقا بضرورة دفع مقابل على أن لا يتجاوز ذلك المصاريف الحقيقية التي تحملها الهيكل المعني و لا يتم تسليم الوثائق المطلوبة إلا عند تسليم ما يفيد دفع ذلك المقابل.

آجال الردّ على مطلب النفاذ إلى المعلومة:

يتم الردّ على مطلب النفاذ إلى المعلومة في أجل أقصاه **عشرين (20) يوما** من تاريخ التوصل بالمطلب أو من تاريخ تصحيحه، وفقا للفصول 14 إلى غاية 22 من القانون عـدد22لسنة 2016.

إذا كان لطلب النفاذ إلى المعلومة تأثير على حياة شخص أو على حريته، يمكن التقليص في الآجال بالحرص على الردّ بما يترك أثرا كتابيا و بصفة فورية وذلك في أجل لا يتجاوز 48 ساعة من تاريخ تقديم المطلب و يكون الرفض معلّلا.

48 ساعة

إذا تعلّق طلب النفاذ بالاطلاع على عين المكان يكون الردّ في أجل أقصاه عشرة (10) يوما من تاريخ التوصل بالمطلب أو من تاريخ تصحيحه

10 أيام

إذا تعلق الأمر بالحصول أو الاطلاع على عدة معلومات يمكن التمديد في الآجال المذكورة بعشرة (10) أيام مع إعلام طالب النفاذ

10 + أيام

في صورة توفّر المعلومة موضوع المطلب لدى هيكل غير الهيكل الّذي تمّ إيداع مطلب النفاذ لديه، يتعيّن على المكلّف بالنفاذ إعلام طالب النفاذ بعدم الاختصاص أو بإحالة مطلبه على الهيكل المعني، وذلك في أجل أقصاه خمسة (5)أيام من تاريخ توصله بالمطلب.

05 أيام

إجراءات التظلم والطعن

يمكن لطالب النّفاذ إلى المعلومة عند رفض الهيكل المعني لمطلبه، التظلّم لدى رئيس الهيكل المعنى وذلك بتقديم مطلب التظلم عن طريق مطبوعة يمكن إيجادها على الموقع الواب للهيكل أو تحرير مطلب على ورقة عادي ثم يقع إيداعه مباشرة لدى مكتب الضبط مقابل وصل يسلم وجوبا في الغرض أو عن طريق البريد مضمون الوصول أو عن الفاكس أو البريد الإلكتروني.

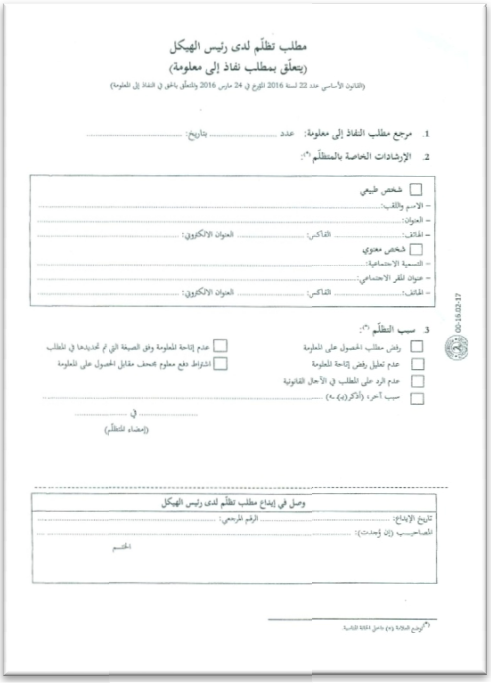

مطلب تظلّم لدى رئيس الهيكل
(يتعلّق بمطلب نفاذ إلى معلومة)

(القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة)

1. مرجع مطلب النفاذ إلى معلومة: عدد ..... بتاريخ: .....

2. الإرشادات الخاصة بالمتظلّم(*):

☐ شخص طبيعي
- الاسم واللقب: .....
- العنوان: .....
- الهاتف: ..... الفاكس: ..... العنوان الالكتروني: .....

☐ شخص معنوي
- التسمية الاجتماعية: .....
- عنوان المقر الاجتماعي: .....
- الهاتف: ..... الفاكس: ..... العنوان الالكتروني: .....

3. سبب التظلّم(*):

☐ رفض مطلب الحصول على المعلومة
☐ عدم تعليل رفض إتاحة المعلومة
☐ عدم الرد على المطلب في الآجال القانونية
☐ سبب آخر، (الرجاء الذكر بإيجاز): .....
☐ عدم إتاحة المعلومة وفق الصيغة التي تم تحديدها في المطلب
☐ اشتراط دفع معلوم يتجاوز مقابل الحصول على المعلومة

حرر في ..... في .....
(إمضاء المتظلّم)

وصل في إيداع مطلب تظلّم لدى رئيس الهيكل
تاريخ الإيداع: ..... الرقم الترتيبي: .....
الملاحظات: (إن وُجدت): .....
الختم

(*) الرجاء الملء بالحبر الأسود أو الأزرق

مطلب التظلّم

وحسب الفصل 29 من قانون أساسي عدد22 لسنة 2016 يمكن لطالب النفاذ عند رفضه القرار المتخذ بخصوص مطلبه، التظلّم لدى رئيس الهيكل المعني في أجل أقصاه العشرين (20) يوما التي تلي الإعلام بالقرار. ويتعيّن على رئيس الهيكل الردّ في أقرب الآجال الممكنة على أن لا يتجاوز ذلك أجلا أقصاه عشرة (10) أيام من تاريخ إيداع مطلب التظلّم. ويعتبر عدم رد رئيس الهيكل المعنيّ خلال هذا الأجل، رفضا ضمنيّا . كما يمكن لطالب النفاذ الطعن مباشرة في قرار الهيكل المعني لدى هيئة النفاذ إلى المعلومة.

ويبين الفصل 30 انه يمكن لطالب النفاذ إلى المعلومة في حالة رفض مطلب التظلّم من قبل رئيس الهيكل أو عند عدم ردّه خلال أجل عشرة (10) أيام من تاريخ توصّله

بالمطلب أن يطعن في هذا القرار لدى هيئة النفاذ إلى المعلومة وذلك خلال أجل لا يتجاوز العشرين (20) يوما من تاريخ بلوغ قرار الرفض الصادر عن رئيس الهيكل إليه أو من تاريخ الرفض الضمني.

- وتبتّ الهيئة في الدعوى في أقرب الآجال الممكنة على أن لا يتجاوز ذلك أجلا أقصاه خمسة وأربعون (45) يوما من تاريخ توصّلها بمطلب الطعن ويكون قرارها ملزما للهيكل المعني.

- يمكن لطالب النفاذ أو للهيكل المعني الطعن في قرار هيئة النفاذ إلى المعلومة استئنافيا أمام المحكمة الإدارية، في أجل الثلاثين (30) يوما من تاريخ الإعلام به.

تجربة المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في إطار البحث عن المعلومة ومن أجل الضغط علي الهياكل المعنية

تطبيقا لهذا القانون الذي يعتبر من أهم نجاحات ونضالات المجتمع المدني، قام المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بكل من فروعه وفي إطار مشروع العدالة البيئية الذي انطلق منذ مارس 2018، بتوجية العديد من المطالب في النفاذ إلى المعلومة.

- **فرع القيروان** قام بتوجيه 8 مطالب في نفاذ للمعلومة و1مطلبين تظلم، تمت الإجابة على 6 مطالب منها مطلبين تمت الإجابة عنهما بعد التظلم ومطلبين لم تتم الإجابة عنهما.

أما بخصوص الإدارات المعنية التي تم توجيه المطالب إليها هم :

- **الوكالة الوطنية لحماية المحيط** التي تصنف في المرتبة 5 ضمن القائمة السوداء (وهي الإدارات الأقل تفاعلا) حسب تقرير منظمة أنا يقظ في تقريرها "النفاذ

إلى المعلومة بين القانون وتحديات التطبيق، تونس 2018" حيث قمنا بتقديم 4 مطالب تمت الإجابة فقط على مطلبين، كما لاحظنا عند تقدّمنا بالمطلب الأول عدم معرفة الموظفين بهذا القانون ورفضهم لتلقي المطلب إلا بإذن من المدير لذلك حاولنا من جهتنا الاتصال بالمسؤول في عديد المناسبات من أجل الحصول على المعلومة إلا أننا نجد تهربا واضحا من الإجابة أو مدنا بمعلومات منقوصة. كذلك لاحظنا عدم احترام للفصل 6 و7 في واجب نشر وتحيين المعلومة على موقع الواب الخاص بالهيكل المذكور فلا نجد اي إشارة بخصوص هذا القانون وكيفية النفاذ إليه أو حتى بخصوص المكلف بالنفاذ الى المعلومة وفق ما جاء به الفصل 32 من القانون.

- الإدارة الثانية هي **الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه إقليم القيروان**(الصوناد) تم تقديم مطلب واحد وتم الإجابة عنه بعد فوات الآجال القانونية وذلك حسب ما علمنا أن الإقليم ليست له أي حق في الإجابة عن المطلب تم توجيه المطلب إلى الإدارة العامة من أجل الإجابة عنه.

- **المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بولاية القيروان**: تقديم مطلب واحد لم تقع الإجابة عنه و لم نقم بمواصلة الإجراءات القانونية لأنه تم نشر جميع المعلومات التي نبحث عنها في موقع الواب للمندوبية.

- **المندوبية الجهوية للتعليم** تقديم مطلب من أجل الحصول على عدد المدارس الغير مرتبطة بالشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه حيث تمت الإجابة عنه في الآجال القانونية.

- **الشركة التونسية للكهرباء والغاز إقليم القيروان** (الستاغ) :تقديم مطلب حول مديونية الجمعيات المائية لم تتم الإجابة عنه فقمنا بتقديم مطلب تظلم نظرا لضرورة حصولنا على المعلومة وقبل استنفاذ أجل مطلب التظلم قمنا بالاتصال بالمسؤول في الإقليم لتمكيننا من المعلومات حيث أكد لنا هذا الأخير أن هذا القانون مازال مجهولا صلب الإدارة وأنه المطلب الأول الذي يتلقاه الإقليم.

- **فرع الحوض المنجمي**: تقدم بثلاثة مطالب بخصوص الانقطاع المتكرر للماء الصالح للشراب بالرديف و تم التوجيه المطالب إلى كل من الشركة التونسية لاستغلال و توزيع المياه في انتظار الرد كما تم توجيه مطلب من أجل وثيقة السياسة البيئية من شركة فسفاط قفصة التي لم تقم بالرد على المطلب برغم تصدرها المرتبة 4 ضمن القائمة البيضاء (هي الادارات الأكثر تفاعل في الإجابة عن مطالب نفاذ إلى المعلومة) حسب تقرير منظمة **أنا يقظ** .

ومطلب أخر للمجمع الكيمائي من أجل الحصول على دراسة التأثيرات على المحيط بخصوص تركيز وحدة ثانية.

وإلى حد الآن لم يقم فرع الحوض المنجمي بالتظلم.

الخاتمة

بعد خوض هذه التجربة بكل من ولاية القيروان وقفصة تمكنا من خلالها الخروج بعدة استنتاجات : أهمها عدم تطبيق هذا القانون في أغلب الإدارات الجهوية كذلك عدم وجود مكلف بالنفاذ إلى المعلومة مما يؤدي إلى غياب المعلومة في الإدارات الجهوية أو أن هذا القانون لا يزال مجهولا وهو ما يخالف الفصل 32 من القانون أساسي 22 لسنة 2016 الذي ينص على " **يجب على كل هيكل خاضع لأحكام هذا القانون تعيين مكلف بالنفاذ للمعلومة ونائب له وذلك بمقتضى مقرر يصدر في الغرض، يتضمن أهم البيانات التي تعرف بهويتهما ورتبتهما وخطتهما الوظيفية** ".

كذلك تطبيق الباب الثاني من القانون الأساسي عدد 22 في **واجب نشر المعلومة بمبادرة من الهيكل المعني** .

أيضا عدم معرفة الموظفين خاصة الذين لهم علاقة مباشرة مع المواطنين بقانون نفاذ إلى المعلومة كالموظفين في مكتب الضبط فقد كانت لي تجربة بالمندوبية الجهوية

للصحة بالقيروان مع أعوان مكتب الضبط حيث رفضت قبول المطلب إلا بموافقة الرئيس المصلحة.

كذلك مشكل المركزية في بعض الإدارات حيث نجد أحيانا صعوبة في الحصول على المعلومة نظرا لتبعية إحدى الإدارات لغيرها في ولايات أخرى وعدم استقلاليتها في أخذ القرار أو حتى في تطبيق بعض القوانين و خير دليل على ذلك هو إقليم شركة الاستغلال وتوزيع المياه بالقيروان حيث أنها دايما تعود بالنظر للإدارة الشركة بمدينة سوسة أو بالإدارة العامة بتونس وليس لها الحق في اتخاذ القرارات.

على ضوء تجربة فروع المنتدي التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية نستنتج في بعض الأحيان إن هناك نوع من اكتساب معرفة بهذا القانون داخل الإدارات عند تقديم المطالب، كما أن المشاكل التي تم ذكرها أعلاه تسبب تأخيرا في الحصول على المعلومة لكن قوة التواصل والإصرار وإعادة الطلب والتظلم ساعد في الحصول على أغلب المعلومات ومع ذلك فإن الحصول على المعلومات في الآجال القانوني حسب القانون يبقى الاستثناء وليس القاعدة (مطلب واحد على 13 تم الإجابة عنه في الآجال القانونية).

يظل تطوير قانون النفاذ إلى المعلومة ، على الرغم من الصعوبات التي تواجهها عدة إدارات ، عنصراً هاماً للغاية في إرساء سيادة القانون والشفافية. يتطلب من المجتمع المدني استخدامه ومراقبته المستمرة لتحسين تطبيق هذا القانون ونشر المعلومات هي القاعدة العامة وليس الاستثناء.

المراجع :

مرسوم عدد 41 لسنة 2011 مؤرخ في 26 ماي 2011 يتعلق بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية للهياكل العمومية،

http://www.legislation.tn/detailtexte/D%C3%A9cret-loi-num-2011-41-du----jort-2011-039__2011039000412

القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة،

http://www.legislation.tn/sites/default/files/news/ta2016221.pdf

تقرير ، IWatchالنفاذ إلى المعلومة بين القانون وتحديات التطبيق، لسنة 2018 لمنظمة

https://www.iwatch.tn/ar/article/623

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد،

https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/Publications/Convention/08-50024_A.pdf

الإعلان العالمي لحقوق الانسان ،

https://www.un.org/ar/udhrbook/pdf/UNH_AR_TXT.pdf

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،

http://hrlibrary.umn.edu/arab/b003.html

III

قطاعي تحليل المياه والنفايات

العطش في تونس: سياسة خاطئة وغياب للرؤية

منيارة المجبري
منسقة جهوية لمشروع العدالة البيئية بالقيروان

رابح بن عثمان
منسق جهوية لمشروع العدالة البيئية بقفصة

الماء الصالح للشراب هو حق من الحقوق الأساسية للإنسان وهو يعد شرطا أساسيا لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والصحية لكل مواطن وقد جاءت العديد من المواثيق والمعاهدات الدولية من أجل ضمان هذا الحق.

ففي سنة 1977 أقيم مؤتمر الرائد المعني بالماء تحت إشراف الأمم المتحدة بماريه ديلبلاتا، الأرجنتين ، الذي شدد على إن للجميع الحق في الحصول على الماء الصالح للشراب لتلبية حاجياتهم الأساسية و تم تأكيدها في مؤتمر قمة الأرض سنة 1992.

كما أن لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أقرت على أن الحصول على كميات كافية من الماء للاستخدام الشخصي والمنزلي حق أساسي من الحقوق الإنسان مكفول للجميع.

بالنسبة للجمهورية التونسية التي أمضت على هذه المعاهدات و علي ميثاق حقوق الإنسان وذلك من أجل ضمان كرامة المواطن التونسي و لتعزيز ذلك وبعد الثورة في سنة 2014 حيث تم إقرار الحق في الماء في الفصل 44 من الدستور التونسي ، إلا انه بعد مرور 5 سنوات من إقرار هذا الحق فإن هناك لا عدالة اجتماعية كما أن هناك انتهاكات وغياب الإرادة السياسية في تحقيق العدالة الاجتماعية كما أن هناك سوء تصرف في الموارد المائية و انتشار الفساد وغياب الحوكمة المائية وهذا كان دافعا أساسيا في انطلاق شرارة الاحتجاجات في أغلب الولايات خاصة بولاتي القيروان وقفصة وطالب المحتجون بحقهم في الماء الصالح للشراب رافضين لهذه الوضعية .كما كان هناك تواصل مباشر مع المنتدى في الولايتين[6].

[6] في صيف 2019 تم رصد 49 حركة إحتجاجية بولاية القيروان بخصوص الماء والكهرباء و18 بولاية قفصة وفي شهر جوان وجويلية وأوت يرتفع العدد بالولايتين حسب المرصد الاجتماعي التونسي

المشاكل المائية بالقيروان

يوجد في ولاية منظمتين لتزويد المواطن بالماء الصالح للشراب وهما الشركة التونسية للاستلال وتوزيع المياه الذي يكون تدخلها في المناطق العمرانية بنسبة 98 % أما في المناطق الداخلية أو الوسط ريفي ضعيف بنسبة 35%، أما بالنسبة للمنظومة الثانية فهي الجمعيات المائية حيث بلغ عددها 154 جمعية مائية صالحة لمياه الشراب وكما بلغت نسبة تدخلها في الوسط الريفي بنسبة 50% كما بلغ عدد المواطنين غير مزود 60 ألف مواطن(حيث يقطعون مسافات طويلة للحصول على الماء)[7]،أيضا هناك الانقطاعات المتكررة للماء الصالح للشراب تصل في بعض الأحيان إلى 6 أشهر أو أكثر والماء منقطع عن المناطق وذلك يعود إلى عدة مشاكل في هاتين المنظومتين رغم كل هذا فمازالت السلطة تبحث عن حلول ترقيعية لهذه الإستراتيجية التي اتخذتها منذ التسعينات واكتفت فقط بلعب دور الوسيط بين الجمعيات المائية والشركة التونسية للكهرباء والغاز وذلك من أجل خلاص الديون.

نسبة تزويد بالماء الصالح للشراب بالوسط الريفي

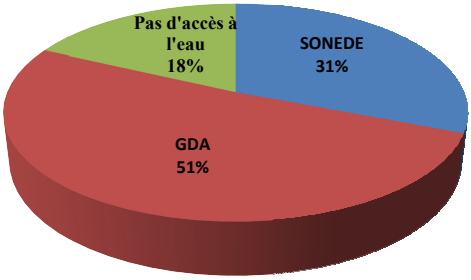

برغم من فشل هذه المنظومة منذ التسعينات إلا أن الدولة مازالت مستمرة فيها ولم تستطع إيجاد حلول جذرية للإشكاليات وبقي دورها متمثل في لعب دور الوسيط بين

[7] معلومات من الإدارة الجهوية للفلاحة بالقيروان http://www.crda-kairouan.agrinet.tn/?page_id=349

الجمعيات المائية والشركة التونسية للكهرباء والغاز من أجل جدولة ديون الجمعيات.

لفهم هذه المشكلة، يجب علينا أولاً أن نعلم أن المسؤول الأول عن تزويد المناطق الريفية في القيروان هي الجمعيات المائية، وهي عمومًا جمعيات غير منتخبة في الواقع ، مهمتهم الرئيسية هي ضمان هذه الخدمة بالتعاون مع المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية. ومع ذلك، فإن عدم كفاءة وسوء تصرف مسؤولي هذه الجمعيات ورفض دفع الفواتير من قبل بعض المواطنين أدى إلى تراكم الديون لفائدة الستاغ وبالتالي انقطاع التيار الكهربائي وانقطاع الماء عن المتساكنين.

❖ أرقام حول الحركات الاجتماعية للمطالبة بالماء الصالح للشراب

في القيروان بلغت عدد الحركات الاحتجاجية بخصوص الماء الصالح للشراب فقط 88 احتجاجا منذ شهر أفريل من سنة 2018 إلى غاية شهر ماي من سنة 2019 واحتلت معتمدية حفوز المرتبة الأولى من حيث عدد الحركات الاحتجاجية ب26 حراك وتالتها القيروان الجنوبية ب17 حراك ومعتمدية الشبيكة ب 12 حراك أما المراتب الأخيرة فاحتلتها معتمدية السبيخة وبوحجلة ب 3أحتجاجات في حين احتجاج واحد بكل من معتمدية الشراردة ونصر الله والقيروان الشمالية.[8]

[8] الخريطة- https://umap.openstreetmap.fr/fr/map/2018_335690?fbclid=IwAR1olmFzkbicmjFW2FlJmfBRCYcRuPlu4LBmMacRorEBcpeWcSx5LAVvoSo#9/35.6751/10.1953

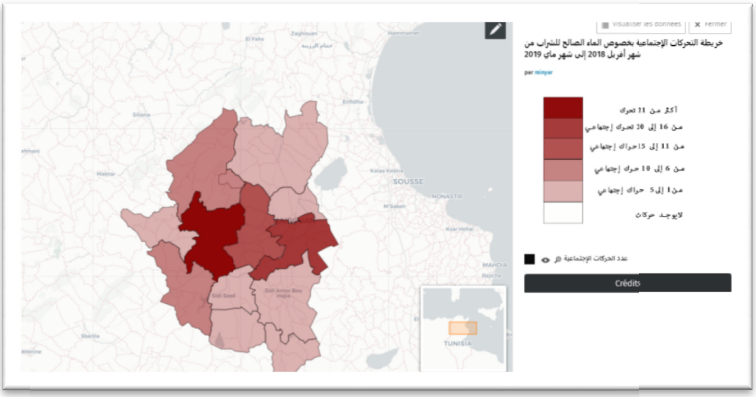

خريطة الحركات الاجتماعية بخصوص الماء الصالح للشراب بولاية القيروان بين شهر أفريل 2018 و شهر ماي 2019

تشهد الحركات الاجتماعية ذروتها خلال شهري جويلية وأوت من كل سنة وأيضا في شهر رمضان الذي يتزامن مع فصل الصيف بينما تنخفض الحركات الاحتجاجية خلال فصل الشتاء و ذلك من أجل المطالبة بالماء الصالح للشراب.

ومن المهم أيضا أن نذكر أن 73% من الاحتجاجات كانت ضد منظومة الجمعيات المائية من أهم الأسباب هي : غياب مياه الشرب بسبب ديون الجمعيات التي بلغت مليار ونصف لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز[9] واستمرارية انقطاع المياه لمدة طويلة تصل لأكثر من 6 أشهر واضطرابات في توزيع المياه واهتراء القنوات المياه ودم الصيانة ووجود صعوبات في توزيع المياه وتجاهل السلطات الجهوية والمحلية. ويعود ذلك إلى غياب الحوكمة داخل الجمعيات كذلك غياب دور المراقبة من قبل وزارة المالية .

[9] الديون الجمعيات لفائدة الستاغ بالضبط 1469765.113 د (تم الحصول على المعلومة عن طريق مطلب النفاذ إلى المعلومة)

أما الاحتجاجات ضد الشركة التونسية للاستغلال وتوزيع المياه بلغت نسبة 18 % ويعود ذلك إلى عدم التدخل العاجل لإصلاح قنوات المياه التي انعكست سلبا على الوضع البيئي وضعف نسبة تدفق المياه خاصة في القيروان الجنوبية واضطرابات في توزيع المياه وانقطاع المياه الشرب دون إعلام مسبق.

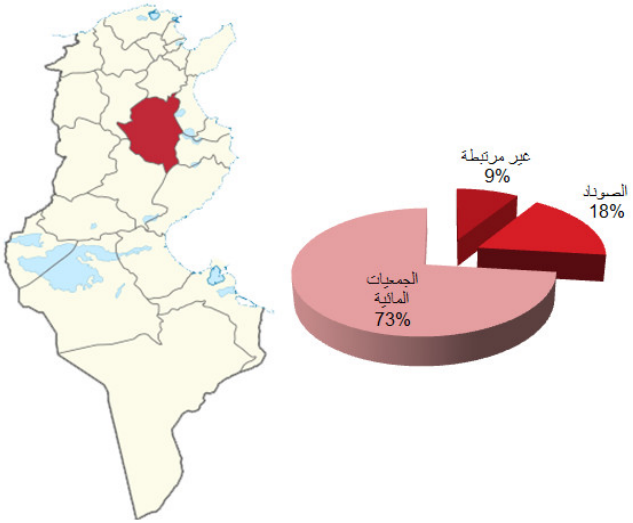

اختلفت طريقة الاحتجاجات ففي المرحلة الأولى كان مجرد تنديد عبر وسائل الاتصال لتتصاعد إلى حجز معدات الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه كما حصل في القيروان الجنوبية وحجز سيارة الصوناد من قبل الأهالي (أهالي منطقة الخضراء من معتمدية القيروان الجنوبية) وذلك لتضرر منازلهم وما تسبب في عزلتهم وكان مطلبهم إصلاح العطب لإرجاع السيارة.[10]

[10]https://www.tunisia-sat.com/forums/threads/3871914/

❖ المواطن يريد والسلطة تفعل ما تريد

الديمقراطية والحوكمة المياه تعتمد بالأساس على عدة مبادئ منها الشفافية والتشاركية في أخذ القرار والتي أعتمدتها مؤسسات الدولة وعملت على نشرها إلا أنها في الواقع هناك ممارسات عكس ذلك. هذه المبادئ تغيب تماما عند الشروع في قيام بمشاريع بخصوص الماء الصالح للشراب و خير دليل على ذلك المشاريع المعطلة منذ ما يقارب 4 سنوات كمشروع تزويد جنوب الولاية بالماء الصالح للشراب على مستوى معتمدية بوحجلة (أولاد عاشور والفتح والقطيطيرة) مشروع معطل منذ سنة 2011 بسبب معارضة أهالي الرايس الذين لم يشملهم هذا المشروع رغم مروره عبر قريتهم مع العلم أنهم يعانون العطش و أيضا مشروع تزويد "الكرمة " من معتمدية الشبيكة حيث توقفت الأشغال منذ أكثر من 3 سنوات وهو مشروع تابع للصوناد بسبب صاحب الأرض أين يوجد البئر التابع للشركة والذي اشترط أن يتم تشغيل ابنه في الصوناد مقابل السماح لهم بإتمام الأشغال.

كما أن هناك من يفضل الربط عن طريق الشركة التونسية للاستغلال وتوزيع المياه رافضا للجمعيات المائية التي شهدت الفشل في العديد من المرات ،في المقابل هناك رفض من السلط الجهوية التي تقوم بتسلط الجمعيات المائية بالقوة على المواطنين وهذا ما يحصل في منطقة "الرماضنية" التابع لعمادة الخزازية من معتمدية القيروان الجنوبية التي شهدت عديدة من الحركات الاحتجاجية من الاحتجاج أمام الولاية التي لم تستمع إلى مطالبهم في المرحلة الأولى إلى قطع الطريق الوطنية عـدد 12 الرابطة بين القيروان وسوسة من أجل المطالبة بربطهم بالشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه وكما تعهدوا بخلاص ديون الجمعية "الحنباز" إذا تم إدراجهم ضمن شبكة الصوناد إلا أن المندوبية الجهوية للفلاحة تمسكت بحقها في هذا المشروع رافضين مطلب الأهالي كذلك إقليم الشركة التونسية للاستغلال وتوزيع المياه رفضت بعلة أنها

سلطة تنفذيه ولا تستطيع أخذ قرار في ظل غياب إدارة جهوية للشركة في الولاية . وبقى هذا الملف على حاله وبقي المواطن يتزود بطريقة عشوائية.[11]

في هذا الإطار قام المنتدى بتتبع و مساندة المطلب المشروع لأهالي الخزازية حيث قام بورشة العمل التي انعقدت بتاريخ 29 مارس 2019 وتم خلالها توجيه الدعوة إلى جميع الأطراف من أجل إيجاد حل جذري إلا أن الصوناد لم تستجب لهذه الدعوة. لهذا قام المنتدى بخطوة أخرى وهو بعبث مراسلة إلى مدير الإقليم الصوناد بالقيروان لتحديد موعد للنقاش في هذا الموضوع لكنه رفض الحديث عن إشكالية أهالي الخزازية بتعلة أنه ليس صاحب القرار و أنه قام بعدت جلسات من قبل دون نتيجة تذكر.

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

FTDES

القيروان في 22 أفريل 2019

السيد: وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع : طلب تمكين أهالي الخزازية التابعة لمعتمدية القيروان الجنوبية من حقهم في التزوّد بالماء الصالح للشراب من الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه.

سيدي وزير الفلاحة والموارد المائية

تحية طيبة وبعد،

نحن المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فرع القيروان وفي إطار متابعتنا لمطالب الأهالي وخاصة المتعلقة بإشكالية الماء الصالح للشراب التي يعتبر حقا من الحقوق الأساسية للإنسان وبمجابهة أزمة العطش التي تعاني منها ولاية القيروان خاصة أرياف سجنانة في شرف سنة واحدة 73 حراك في أرياف القيروان للمطالبة بالماء الصالح للشراب والتنديد بالانقطاعات المتكررة للماء. إلى جانب إشكاليات الجمعيات المائية التابعة من إرتفاع للفواتير وسوء التصرف والتي أصبحت مرفوضة من قبل المواطنين الذين يطالبون برحيلهم بالشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه.

سيدي الوزير لعجلتكم علما أنه في الآونة الأخيرة شهدت عمادة الخزازية عديد التحركات الاحتجاجية مطالبين برحيلهم بشبكة الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه بولاية القيروان رافضين رفضا قاطعا الجمعيات المائية التي كانت تجربة فاشلة في مناسبتين كما تعهدوا بخلاص جميع ديون جمعية الخنازير بالمنطقة بشرط رحيلهم بالشركة. ورغم محاولات التفاوض بين جميع الأطراف المتدخلة إلا أن الأهالي تمسكوا بموقفهم.

في نفس الإطار تواصل فرع المنتدى مع مدير إقليم الشركة إلا أن هذا الأخير رفض تحديد موعد بحجة أن جميع الجلسات والتي قاربت 40 جلسات قد باءت بالفشل و أنه بمثل السلطة المتفذية وليس صاحب قرار أما بالنسبة للمندوبية الجهوية للفلاحة فقد تمسكت بحقها باستكمال المشروع التابع للبنية الريفية وبالزود المنطقة من طريق الجمعية المائية.

وعليه فان المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فرع القيروان يحول على سياتكم من مركزكم هذا، في التدخل العاجل لحل الإشكال حتى يتمتع أهالي الخزازية بالماء الصالح للشراب من طرق رسمية بالشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه خاصة وأننا مقبلون على شهر رمضان الكريم وفصل الصيف وارتفاع درجات الحرارة مما سيزيد من معاناة الأهالي في حال استمرار الإشكال كما تعول على حرصكم واهتمامكم بمشاغل المواطن خاصة إذا ما تعلق الأمر بالحق في الحياة ومن أجل تطبيق الفصل 46 من الدستور التونسي لتحقيق العدالة الاجتماعية.

في انتظار ردكم تقبلوا سيدي فائق عبارات المودة والاحترام.

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

فرع القيروان

منجي الخنيسي

رسالة إلى وزير الفلاحة

لذلك قمنا بتاريخ 22 أفريل 2019 بمراسلة السيد "سمير بالطيب"،وزير الفلاحة، لنحيطه علما بالموضوع ومن أجل التدخل لفض هذا الأشكال ولتطبيق العدالة الاجتماعية لأهالي الخزازية وحصولهم على حقهم في الماء الصالح للشراب عن طريق الصوناد إلا أننا لم نتلقى رد من هذا الأخير إلى حد الآن.

أما بمعتمدية حفوز خاصة أهالي البحارنية وواد الخيط ومناطق أخرى الذين قاموا بعديد الوقفات الاحتجاجية وعمدوا إلى غلق الفانة التابعة للصوناد التي تزود المعتمدية كحركة تصعيدية للمطالبة بالعدالة الاجتماعية والمطالبة بحقهم في الماء

[11]https://www.facebook.com/233012453493683/videos/2329525650411995/

الصالح لشراب[12] بكميات كافية للجميع وذلك بالترفيع في نسبة التدفق وطالبوا بربطهم بالصوناد رافضين الجمعيات في المقابل هناك مشاريع و إدراج جمعيات في المعتمدية مثل مشروع "الدرع" وهذا ما يدل على عدم إيلاء أي اهتمام لإرادة المواطنين.

وبالتالي ، حتى لو تم تنفيذ المشاريع ، فإنها لا تلبي تطلعات السكان حيث أظهرت منظومة الجمعيات المائية عيوبها جميع المناطق من الولاية وزادت في رغبة المواطن في الخدمات الصوناد وتفضيلها على الجمعيات المائية وهذا ما طالب به المتظاهرون بشكل مباشر.هذه المطالب قوبلت بصمت من الدولة وعدم قدرتها على حل المشاكل، لذا وجب تغير أشكال الاحتجاج والضغط بطرق أكثر نجاعة سيما وأن الموضوع ذو أهمية خاصة إذا ما تعلق الأمر بمنازلهم أو بالمدارس وبحاجة الأطفال إلى الماء

❖ عطاشى المدارس

أمضت تونس على اتفاقية حقوق الطفل بمقتضى القانون عدد 92 المؤرخ في 29 نوفمبر لسنة 1991 حيث توصي اللجنة بأن تقوم الدولة الطرف بما يلي:

"إتاحة الحصول، بمساعدة من مفوضية حقوق الإنسان، على المياه النظيفة والمر افق الصحية الملائمة والغذاء والمأوى في جميع المناطق وفي جميع المجتمعات المحلية في البلد، بما في ذلك مجتمعات المشردين داخلياً واللاجئين"

إلا ان هذه الاتفاقيات الدولية والقوانين لم تحمي الطفل خاصة في المؤسسات التعليمية، فقد غاب الحق في مياه النظيفة و الحق في مرافق صحية ملائمة. ففي ولاية القيروان يوجد 175 مدرسة ابتدائية من جملة 313 مدرسة غير مرتبطة بالشركة التونسية للاستغلال وتوزيع المياه.

[12]https://www.radiosabrafm.net/%D8%AD%D9%81%D9%88%D8%B2-%D8%A7%D9%87%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%A7%D8%B1%D9%86%D8%A9-%D9%8A%D8%BA%D9%84%D9%82%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%B1/

هذه المدارس يقع تزويدها إما عن طريق ربطهم بالجمعيات المائية التي تعاني العديد من الإشكالية(المديونية وغياب الحوكمة والفساد) والذي يؤدي إلى انقطاع الماء عن المواطنين وعن المدارس أو عن الطريق بناء خزّانات للمياه أو صهاريج تكون في أغلب الأحيان غير صحية .

ففي شهر ماي من السنة الجارية 2019 عاش تلاميذ مدرسة "عين زانة " من معتمدية حفوز(يوجد بها 18 مدرسة غير مرتبطة بالصوناد من جملة 25)، ويلات العطش مما جعلهم يتسولون مياه الشرب من مستعملي الطريق الوطنية عدد 12 غير مبالين بخطورة الطريق الذي يشهد مرورا كثيفا للشاحنات الثقيلة.

أما معتمدية حاجب العيون يوجد بها 15 مدرسة غير مزودة بالماء الصالح للشراب ، وقد تم تسجيل حالات وفات لتلاميذ بالمدارس الابتدائية جراء تفشي مرض الالتهاب الكبدي الفيروسي الناتج عن غياب الماء و المرافق الصحية الملائمة في هذا الإطار نخص بالذكر مدرسة"الفراحتية" والتي تبعد عنها حوالي 25 كلم وعن معتمدية نصرالله حوالي 20كلم و كما أنها مجاورة للجمعية المائية بالمنطقة إلا أن الماء منقطع عن المدرسة ويعود ذلك إلى مديونية الجمعية كما أن المدرسة لا يوجد بها خزان للمياه و تعتمد على ماء الماجل للاستعمال اليومي، أما بخصوص مياه الشرب يلجأ المعلمون و التلاميذ إلى اصطحاب قوارير الماء من منازلهم التي تبعد كيلومترات عن المدرسة . إلى جانب غياب الماء الصالح للشراب فهذه المدرسة تفتقر إلى أبسط مقومات الحياة الأساسية للطفل الذي بات مهددا لصحته وحياته .

أيضا يوجد مدارس غير مرتبطة بالشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه أو عن طريق الجمعيات المائية فهناك مدارس تزود بالصهاريج و بها خزان للمياه .

في السنوات الأخيرة عاشت مدرسة"هنشير بيشي "التي تأسست منذ سنة 1981 من عمادة الحمام التابعة للمعتمدية القيروان الجنوبية عديد التحركات الاجتماعية

للمطالبة بتوفير الماء الصالح للشراب وبناء سور لحماية أبنائهم من الكلاب السائبة ومن الزواحف. ويوجد بالمدرسة خزان للمياه لايقع تنظيفه باستمرار، يملؤه فلاح كلما قام بري محصول القمح المحاذي للمدرسة، و لكننا نعلم أنه خلال شهر مارس يتوقف ري القمح وبالتالي يتوقف ملئ الخزان .

وقفة احتجاجية أمام مدرسة هنشير البيشي

في سنة 2017 قام الأولياء بمنع أبنائهم من الالتحاق بمقاعد الدراسة و تم أنذاك التدخل من قبل معتمد القيروان الجنوبية وتعهد بتشييد سور وحفر بئر سطحية بالمدرسة بالتنسيق مع المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية وإحدى الجمعيات لتوفير الماء الصالح للشرب وتم إمهاله لمدة أسبوع لتحقيق مطالبهم إلا أننا في سنة 2019 و بعد مرور سنتين عن هذا التعهد مازالت المدرسة على حالها ولم يتغير شيء .كما زارت مؤخرا المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالحق في التعليم "كومبو بولي باري" كذلك تم يوم 31 ماي 2019 زيارة المدرسة من قبل وزير الفلاحة والصيد البحري السيد سمير بالطيب بحضور والي القيروان و المندوب الجهوي للفلاحة ولكن لم يتغيرشي حتى الان في ظل التعطيلات البيروقراطية وغياب الحوكمة وعدم التنسيق بين الإدارات خاصة بين المندوبية الجهوية لتعليم والمندوبية الجهوية للفلاحة و الصوناد، هناك ضحايا وهم عطاشى المدارس.

بتاريخ 21 ماي 2019 قام المنتدى فرع القيروان بوقفة احتجاجية أمام المدرسة الابتدائية هنشير البيشي مع المجتمع المدني والأهالي والتلاميذ وبحضور وسائل الإعلام بهدف تسليط الضوء على عطاشي المدارس والمطالبة بحقهم في الماء الصالح للشراب ومن أجل تطبيق العدالة الاجتماعية. كما قام بمراسلة كل من مندوب الجهوية

للتعليم و السيد والي القيروان لمعرفة العراقيل التي تعيق تحقيق هذه المطالب المشروعة والمطالبة بربطها بشبكة الصوناد في أقرب الآجال .

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية- فرع القيروان

FTDES

القيروان في 26 جوان 2019

إلى السيّد:

والي القيـــروان

الموضوع: حول وضعية المدرسة الابتدائية "منشير بيتلي"

تحية طيبة

نحن المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالقيروان وفي إطار مشروع العدالة البيئية. ومن خلال عملنا وزياراتنا ومعاينتنا للوضع في المدارس بالجهة لاحظنا أنه ورغم ترسانة القوانين الموجودة في تونس الضامنة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لكل المواطنين على حد سواء والتي تكفل الحق في الحياة سواء من خلال المعاهدات والنصوص الدولية المصادق عليها من قبل الدولة التونسية على غرار اتفاقية حقوق الطفل بمقتضى القانون عدد 92 التي نصت على "إتاحة الحصول على المياه النظيفة والمرافق الصحية الملائمة والغذاء والمأوى في جميع المناطق وفي جميع المجتمعات المحلية في البلد. بما في ذلك مجتمعات المشردين داخليا واللاجئين" إلى جانب مجلة حماية الطفل وتأكيدها على ضرورة وضع مصلحة هذه الفئة فوق كل اعتبار من خلال اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لحمايتها. إلا أن الواقع لا يعكس جمال هذه النصوص ودقتها بل رصدنا إشكاليات عديدة وتضعا كبيرا في أبسط الحقوق ونحل مدرسة "منشير البيتلي" من عمادة الحمام منطقة زمغرانة التابعة لمعتمدية القيروان الجنوبية أبرز مثال لغياب هذه الحقوق مدرسة مثل تأسيسيه تعاني من تردي البنية التحتية. غياب سور يحمي التلاميذ والمربين من المخاطر كالزواحف والكلاب السائبة. غياب المرافق الصحية. ناهيك عن غياب أهم مقومات الحياة وهو الماء الصالح للشراب وما يمكن أن ينجر عنه من أمراض وأوبئة ولئن كان الحق في الماء حقا دستوريا منصوص عليه في الفصل الـ44 من الدستور التونسي القائل بأن "الحق في الماء مضمون" إلا أن هذا الحق في المدرسة المذكورة يفي رهين خزان ماء يقع علوه من قبل فلاح من المنطقة كلما قام هذا الأخير بسقي محصوله المجاذي للمدرسة وهو ما تمت معاينته من قبل المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالقيروان خلال زيارته إلى المنطقة ومعاينة الأحوال.

وعليه، فنحن كمنظمة نتدافع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومن منطلق حقوق شامل وإيمان كامل بالحق في الماء كضامن أول لتحق في الحياة. يهمنا:

- معرفة الإشكاليات التي تعيق إحداث سور للمدرسة.
- معرفة الإشكاليات التي تعيق تزويد المدرسة بالماء الصالح للشراب من أجل التعاون لتذليل الصعوبات وتجاوز هذه الإشكاليات.

كما ندعو إلى توفير الظروف الملائمة للتلاميذ والتسريع لضمان الماء الصالح للشراب لتفادي انتشار الأمراض بالوسط المدرسي والحد من ظاهرة الانقطاع المبكر عن الدراسة.

في انتظار ردكم تقبلوا منا سيدي فائق الاحترام والتقدير.

عن هيئة فرع المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالقيروان
مهدي العجمي

27 جوان 2019

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالقيروان

مراسلة إلى السيد الوالي

مع العلم أن وزارة الفلاحة لها برامج لتزويد المدارس الابتدائية بالماء الصالح للشراب[13] و يتم ذلك عبر ربط المدارس بالجمعيات المائية أو بناء خزانات دون أن ننسى مشاكل التي تعاني منها هذه الجمعيات و عدم صيانة الخزانات التي لا تلبى احتياجاتهم، ويبقى التلميذ هو الضحية بما انه يعيش في بيئة غير سليمة تهدد صحته خاصة من مرض الالتهاب الكبدي الفيروسي الذي انتشر في الوسط المدرسي خاصة في المدارس المذكورة أعلاه.

وبالتالي، على مسؤولي الدولة توفير الماء في ظروف ملائمة وضمان الحقوق الأساسية لأطفال المدارس وحماية صحتهم وحقهم في بيئة تعليمية صحية وحقهم في الحياة.

[13]http://www.agriculture.tn/?p=12602

انقطاع الماء و الأزمة التي لا تنتهي في قفصة

منذ سنوات عديدة و جهة قفصة تعاني معظلة الانقطاع المتكرر للماء الصالح للشراب والذي لم تستثن منه أي معتمدية حيث سجلت الانقطاعات في كل من قفصة المدينة بإحيائها مثل المولى السفلى و الأفران والدوالي وحي النور وحي المصابحية وحي الشباب .

كما تم تسجيلها في جل مدن الحوض المنجمي على غرار مدينتي الرديف والمظيلة والتي يعاني فيها الحي القبلي وبرج العكارمة معاناة كبرى إذ تصل وتيرة الانقطاعات الثلاث أيام متواصلة وهو ما يجعلنا نطرح السؤال التالي أي دور للشركة الوطنية لاستغلال و توزيع المياه في جهة قفصة لمجابهة هذه المشاكل التي باتت تتكرر من سنة إلى أخرى دون إيجاد حلول جذرية لتبقى مدن قفصة تعاني العطش

❖ الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه: وعود كبيرة و حصيلة هزيلة

إن أول ما يلفت الانتباه عندما نتحدث عن إشكالية انقطاع المياه في الجهة هو التعاطي السلبي مع مطالب المتساكنين والطريقة المتخلفة التي تنتهجها هذه الشركة في تعاملها مع الاضطرابات التي تطرأ من حين لأخر فلم نسمع يوما أن شركة الصوناد بقفصة قامت باستباق أزمة و إعلام حرفائها وكدليل على ذلك عاينا في 7 ماي 2019 تحركا وقعت أحداثه في مقر الإقليم بقفصة والذي قام على إثره أهالي حي العسالة

وحي الأفران بغلقه احتجاجا على الانقطاع المتواصل وللأسف لم يكن التعامل في مستوى الأزمة واتخذوا موقف المتفرج كدليل عجز وغياب لآي شعور بالمسؤولية

وقد أكد لنا احد المحتجين انه لم يعد بالإمكان السكوت عن هذا الوضع المتردي وتحدث بإسهاب عن لامبالاة الشركة ووجود بعض مظاهر الفساد التي تنخرها واتهم صراحة بعض الأعوان بالتلاعب بالصمامات والتحكم فيها وذلك بتوجيهها إلىأحياء دون أخرى ليستفيد بذلك بعض كبار الفلاحين وأصحاب المسابح من وجهاء قفصة وكل ذلك على حساب الأحياء المفقرة [14]

والغريب في الأمر انه بتتبعنا لبرامج الصوناد لمجابهة إشكالية انقطاع الماء لهذا الموسم سجلنا ما يقارب الـ 4 اجتماعات والتي التأمت بمقر ولاية قفصة وبمقر وزارة الفلاحة وقد كان موضوعها إشكالية الماء في جهة قفصة وللأسف لم تؤد هذه الاجتماعات إلى آي نتيجة تذكر

- ✓ اجتماع 4 افريل بمقر ولاية قفصة[15]
- ✓ 10 افريل جلسة برئاسة والي قفصة والرئيس المدير العام للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه حول التزود بالماء الصالح للشراب والمشاريع المبرمجة لتجاوز مشكل الانقطاعات[16]

---

[14]https://www.minesfm.net/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%AA%D8%B0%D9%85%D8%B1-%D9%88-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D9%86-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B5%D9%84-%D8%AA%D8%B3%D8%AC%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D8%B6%D8%B7%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9%88/

[15]https://www.facebook.com/media/set/?set=ms.c.eJxFzUEKADEIQ9EbDZrYVO9~%3BscJI7fbxQxAZprJKbCytDw3hP5AD1hAXAJetTF3wLvSKiGLB94OeTMG~_5dx634oHP~_Qe8w~~~-.bps.a.2484069004939241&type=1&__xts__[0]=68.ARAyILGyT5olEmetc6skOdpWbtpm8zyEwqdAzYTpVcHVLrqasrP0UcfgPYqQB1WMMXbOZ7GETGbDQxzd7rk7-5CMXHExfK7Mi2VDTJf7Ar665AWtMXka3vuWfoyxsUsqZFzkvJYp2pMygLWukM5bpMdYNbjvgPHfbS0UL640eeu-ZM6ttSvB7-VZn4X_kRvr40LkZBKlMhGRFNnPj9a4NpkCh-3Cle5y1MyGVbOep_aFOLxanp3oOFiuf4Z689lqlhN4mteGLzdEydT6IPl0hiqBhKb4F_6DX-sPAzJ4yv3mtdaCXw3_RhO-Zq2_YQme7uhrF8uPX6hpz4wFY-HDU78YAB3ARNNXUC9VQW6TluMGyXDbNuYmfshuXz90Qoxj6TrrCFXqSs4VgYxdrYL3MD5Ni10xfdf0j7-eRg0K479yrMXWv4NvaCDaJ1cpIVJTKgJXBdqpxKxdXWahzeFb&__tn__=HH-R

16https://www.facebook.com/pg/Gouvernorat.De.Gafsa/photos/?tab=album&album_id=2451415198204622

✓ اجتماع 22 افريل بمقر وزارة الفلاحة لمناقشة موضوع الماء الصالح للشراب بجهة قفصة والاستعدادات لمجابهة الانقطاعات

✓ اجتماع بمقر ولاية قفصة بتاريخ 28 افريل 2019 بحضور مديري الإطارات الجهوية والكاتب العام لولاية قفصة [17]

اجتماع 10 افريل بولاية قفصة بحضور الرئيس المدير العام للصوناد و والي قففصة

تطرقت هذه الاجتماعات أساسا إلى مسالة التسريع في انجاز المشاريع المبرمجة والتي تتمثل في عدد 2 آبار بمدينة الرديف وبئرا بمدينة المظيلة وبئرا بمدينة قفصة مع دعوة السلط المحلية إلى مزيد التنسيق مع المقاولين المتعهدين من أجل تجاوز الإشكالات التي تطرح من حين لآخر خاصة العراقيل العقارية والتعطيلات التي يتسبب بها عدد من المواطنين

[17] https://www.facebook.com/pg/Gouvernorat.De.Gafsa/photos/?tab=album&album_id=2482663778413097&__xts__%5B0%5D=68.ARAQhH0bmZtPkCTU8JvrHrVE7VQZpqW3xmE65IScbVQpudWNmhRbG7QAbS5a24-eq8c_aoYIEz7dvcKE_ECS-AezC1_ehpts1MJma7ukzALMTx3_GOawxwbKd7uJ0dlYHdAYdilAh9JrEeXb9hBd2BaDsbjPXAw5BZkTTffIRxQq-7RwE4NmAMawfae3Kdj4NRKr94GmWeaMVJNgTuNm0_Ad5fD97ayfsrJjun-PhOTOI87YYCpdRKDSeDqCCIPSDrsJoimZUiuRWMTRyZkahvBemlvmtZNi5W7mET_NFh3IfdBJIP7V6IVIbQmcDw6etSItIqle5ZaxuXhFERXjVrUeqA&__tn__=-UC-R

وقد تم التأكيد على انه سيقع تزويد مدينة قفصة من خلال حفر بئرين بمنطقة رأس الكاف ومدينة القطار عن طريق بئر مبرمجة في منطقة بوعمران .

اما في ما يتعلق بمنطقة الحوض المنجمي سيقع تدعيم مدينة أم العرائس ببئر من شركة فسفاط قفصة . وبالنسبة لمدينة الرديف فقد تمت برمجة بئرين وادة في منطقة تبديت[18] و أخرى في منطقة "الطرفاية "[19] و أثناء زيارة قمنا بها في شهر ماي الفارط ثبت لنا أن وعود السيد معتمد الرديف لم تكن واقعية باعتباره قدم وعدا أن البئر الجديدة ستدخل حيز الخدمة انطلاقا من 10 جوان وهو ما لم يتم فعلا وترسخت قناعة لدينا أن كلا المشروعين لن يريا النور لعدة أسباب من أهمها أن المشروع وقعت برمجته منذ ثلاث سنوات و في كل مرة يتعرض إلى تعطيلات من طرف بعض المواطنين من مدينة الرديف الذين يدعون بامتلاكهم لحجج قانونية تثبت ملكيتهم للأرض التي تقع فيها عملية الحفر. وفي هذه الحالة على السلط المحلية والجهوية أن تتحرك بسرعة وإيجاد الحلول المناسبة ولكن للأسف لا شيء يحدث في هذا الصدد ويمكن أن نتحدث عن غياب كلي للسلطة في مدينة الرديف

و باتصالنا بالسيد المعتمد أكد انه ليست هناك من حلول سوى اللجوء للقضاء الذي تستغرق إجراءاته مدة طويلة من الزمن

أما العامل الثاني فيرجع إلى عزوف المقاولين عن الدخول إلى مدينة الرديف بسبب التعطيلات والمضايقات والابتزاز الذي يتعرضون له فأصبحت بذلك مدينة الرديف مدينة منفرة للمقاولين و طاردة لهم وتصنف ك" منطقة سوداء"[20]

[18] منطقة تبديت منطقة فلاحية تتبع اداريا بلدية الرديف و تبعد عنها حوالي 12 كم

[19] منطقة الطرفاية منطقة تبعد على مدينة الرديف حوالي 4 كم و هي معروفة باهمية المائدة المائية التي تحتويها

[20] مصطلح المنطقة استنادا إلى النظام السابق و هي تستخدم للإشارة إلى المناطق التي فيها احتجاجات و لا يتدخلوا فيها لإنقاذ المتساكنين

بئر بمنطقة تبديت معطلة بسبب مشاكل عقارية

❖ الوضعية الحالية بمدينة الرديف

بالنسبة للوضع العام في مدينة الرديف نستطيع أن نتحدث عن تحسن طفيف لان البئر المبرمجة في منطقة تبديت دخلت فعليا حيز الخدمة في موفى شهر أوت لكن بمعدل ضخ يعتبر ضعيفا حيث قدر بـ 20 ل/ث في حين أن الاحتياجات الجملية لمدينة الرديف تبلغ الـ50 ل/ث

وتبقى الأحياء المرتفعة في حاجة إلى تدخل شركة فسفاط قفصة[21] لتضمن تدفقا مستمرا للماء الصالح للشراب ومن هنا تتأكد الحاجة الملحة لحفر أبار أخرى للقطع نهائيا مع العطش

أما بالنسبة لمدينة المظيلة فتبقى الوضعية معقدة حيث يعاني الأهالي منذ سنوات من اضطرابات متواصلة في تدفق الماء خاصة في أحياء مثل برج العكارمة والحي القبلي و الحي الغربي وكان من المفروض أن يتم حفر بئر خاص بمدينة المظيلة إلا انه إلى يومنا لم يكتمل المشروع

[21] شركة فسفاط قفصة

وبلقائنا بأحد نشطاء التنسيقية الوطنية للحركات الاجتماعية السيد بوبكر عكرمي الذي قال أن هناك العديد من الإشكاليات التي تؤثر سلبا على وصول الماء إلى أحياء المظيلة ولعل من أهمها الربط العشوائي في القنوات الرئيسية وهناك من الفلاحين من يعمد إلى سرقة المياه انطلاقا من القناة الرئيسية للقيام بعمليات السقي

ويعتبر هذا المثال خير دليل على عجز شركة الصوناد ومن ورائها السلط المحلية والجهوية على التصدي لمثل هذه التصرفات التي ترقى إلى جرائم

وربما ما زاد الطين بلة بالنسبة لمدينة المظيلة هو أن الماء الصالح للشراب يجلب لها من منطقة الارطس [22]التابعة إداريا لمدينة القطار وهو تقريبا نفس الإشكال الذي تعاني منه مدينة الرديف ففي اجتماع عقد بمقر بلدية الرديف في ماي 2017حضره مسؤولون من شركة الصوناد و الذين تحدثوا عن أكثر من 60 حالة ربط عشوائي وجدت على القناة الرئيسية التي تمتد من الطرفاية إلى وسط المدينة هذا من دون ذكر حالات السرقة التي توجد داخل الأحياء وفي هذا الصدد من الضروري القيام بحملات تحسيسية وبحملات مراقبة للحد من هذه الظواهر

وفي نفس السياق أكد لنا مدير إقليم شركة فسفاط قفصة بالرديف إن طاقة ضخ الآبار المملوكة للشركة تصل إلى حدود الـ60 ل/ث لكن ما يصل فعليا إلى المغاسل يتراوح بين الـ50 ل/ث و الـ40ل/ث أي بمعدل ضياع يصل إلى حدود الـ 15 ل/ث

و قد نبهنا أثناء تناولنا لهذا الموضوع من خطورة استفحال هذه الظاهرة إلا أن ضعف المراقبة و عدم تفعيل العقوبات كلها عوامل ساعدت في تنامها و باتت إشكالا حقيقيا يهدد السلم الأهلية في المدينة

[22] منطقة تبعد عن مدينة المظيلة 14 كم

❖ برامج محطات تحلية المياه مشاريع غير واقعية وحلول خاطئة

في سنة 2015 قمنا بزيارة إلى إدارة جودة المياه وتحسينها بالجنوب الغربي والتي تقع في مدينة قفصة وهي تابعة لشركة الصوناد وبسؤال حول المشاريع التي برمجت من اجل حل مشكلة العطش التي تعاني منها الجهة وقع التأكيد على برمجة عدد 2 محطات تحلية للمياه الجوفية بكلفة جملية قدرت بـ 167 مليون دينار[23] وستستفيد منها أساسا منطقة الحوض المنجمي و كان من المفروض إن تنطلق الأشغال مع موفى سنة 2019 لكن إلى حد ألان لم نلمس أي انطلاقة للمشروع و لا بد أن ننوه إلى أن اللجوء إلى تحلية المياه يعتبر خيارا مكلفا ويستنزف كميات مهولة من الطاقة الكهربائية دون أن ننسى الأضرار البيئية التي تتسبب فيها هذه المحطات إذا يعتبر هذا الخيار بالنسبة إلينا خيارا مغلوطا لأنه لن يحل المشكل لان الإشكال الحقيقي هو إشكال في الحوكمة والتصرف في الموارد المائية المتاحة

الخاتمة

انطلاقا من عملية المتابعة و الرصد التي قام بها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية ولاجتماعية بفرعيه القيروان والحوض المنجمي نستطيع أن نؤكد أنإشكال العطش في تونس هو نتيجة حتمية للخيارات السياسية المغلوطة و لغياب الرؤية الواضحة التي بإمكانها أن تجد الحلول الجذرية للقطع نهائيا مع هذه المعظلة التي باتت تتهدد كل البلاد التونسية

[23]https://www.webmanagercenter.com/2018/06/23/421406/lapprovisionnement-en-eau-potable-a-gafsa-garanti-par-lentree-en-exploitation-de-3-puits/

كما إن الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه مطالبة بالانكباب وبسرعة على إبدال الشبكة المهترئة وأن تقوم بنشر الأرقام والإحصائيات الحقيقية حول ديونها والتي تهم أساسا كبار المستهلكين وهي مطالبة كذلك بالبحث عن التمويلات اللازمة للقيام بعملية صيانة وقائية للمنشات المائية الكبرى وتعويض القنوات القديمة بكل المناطق و خاصة تلك التي تعاني العطش منذ سنوات

ويعتبر ضياع الماء من الإشكالات الرئيسية حيث قاربت في سنة 2017 نسبة ال30 %بسبب اهتراء الشبكة و تقادمها حيث يعود اغلبها إلى 25 سنة مضت [24]و نتيجة لنسبة تقادم الشبكة التي تقدر بـ40 % فان شركة الصوناد ستكون مضطرة للتخفيض من سرعة الدفق داخل القنوات من اجل حمايتها [25]كما أن القيام بعملية تدقيق شاملة تعتبر من الأولويات التي يجب القيام بها كذلك تعاني شركة الصوناد من اخلالات هيكلية تمس أساسا هيكلتها والحوكمة ونستطيع القول من خلال متابعتنا لموضوع الماء انه في ظل الوضعية الحالية لهذه الشركة و في ظل ما يتوفر من إمكانيات لن تستطيع أن تضمن تدفقا متواصلا للماء لكل المناطق ومن المفارقات أن إشكال انقطاع الماء ليس راجعا بالأساس إلى ندرة في هذه الثروة و لكنه راجع إلى غياب الحوكمة و الإدارة العلمية لهذا المرفق الحيوي حيث أن نسبة 80 % من الماء في تونس توجه أساسا للقطاع الفلاحي فيما يقسم الباقي على قطاعات السياحة والصناعة والماء المخصص للشرب وبالرغم من أن تونس مصنفة ضمن البلدان التي تعاني من الشح المائي و رغم أن التغيرات المناخية أصبحت واقعا ملموسا بدا يؤثر على التوازنات البيئية إلا انه لا يمكن الحديث بالمرة عن ندرة في مياه الشرب فمثلا في منطقة القيروان يوجد 3 سدود مع طاقة تعبئة تصل إلى حدود 330م م3 منها 75 بحية جبلية 3 منها جديدة و 1204 بئرا عميقة منها 45 بئرا جديدة و أكثر من 1600

[24] https://www.huffpostmaghreb.com/entry/leau-en-tunisie-entre-penurie-et-mauvaise-gouvernance-la-crise-continue_mg_5b6381e3e4b0eb29100e59d9

[25] مقابلة مع الخبيرة السيدة روضة قفراج جريدة presseالاثنين 26 أوت 2019

بئرا سطحية و7 معامل للمياه المعدنية دون ذكر العيون الطبيعية في الوقت الذي تسجل فيه ولاية القيروان النسبة الأعلى وطنيا على مستوى التحركات المطالبة بالحق في التزود بالماء الصالح للشراب

وتوجه النسبة الأكبر من هذه الموارد الطبيعية إلى المناطق السقوية الموجودة بجهة الساحل[26] في حين يعاني أكثر من60000 ساكنا من انقطاع الماء في ولاية القيروان

أما بالنسبة لمدن الحوض المنجمي فان شركة فسفاط قفصة تستغل المائدة المائية بالطرفاية بطريقة مهولة تصل إلى معدل 5000 م3 في اليوم الواحد ولا يتوقف عنها الماء أبدا على مدار السنة

وفي الأخير يمكن القول أن حل معضلة انقطاع الماء يمر أساسا عبر:

- ✓ اعتبار التزود بالماء الصالح للشراب حقا دستوريا على الدولة أن تضمنه
- ✓ الاستماع جيدا إلى مشاغل المواطنين والعمل على إيجاد الحلول الجدية خاصة لأولئك الذين يعانون من انقطاع الماء المتواتر منذ مدة طويلة
- ✓ إعادة هيكلة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه واعتبارها مكسبا وطنيا لابد من الحفاظ عليه وتطويره لضمان خدمة مقبولة وذلك من خلال إعادة تهيئة الشبكة والرفع من نسبة التأطير داخل الشركة والذي لا يتجاوز الـ9.6%[27] تدعيم الإدارات الجهوية بالإمكانات البشرية واللوجيستية اللازمة وإعطاؤها الحرية التامة في التصرف دون الرجوع إلى المركز.
- ✓ فتح ملف المجامع المائية والتثبت من عمليات توزيع المياه ودراسة نجاعة هذا النظام المتبع.

[26] نسبة مياه السدود بين الساحل (المساحة :6600كلم^2 : ونسبة من مياه سد نهانة للري : 2.25 مليون م3) و ولاية القيروان (المساحة :6712 كلم^2 : نسبة من مياه سد نهانة للري : 1.6 مليون م^3)

27 تقرير نشاط Sonede 2016. يشير معدل الإشراف إلى نسبة المديرين التنفيذيين لشركة مقارنة بالعدد الإجمالي للموظفين.

✓ العمل على خلاص الديون المتخلدة بذمة المجامع المائية لدى الشركة التونسية للكهرباء والغاز وتعويض المجامع المائية بتدخل مباشر للصوناد.

✓ العمل على مراجعة السياسة المائية في تونس من خلال مقاربة تشاركية والتي تجعل من مسالة الماء مسالة أمن قومي خاصة في ظل التغيرات المناخية التي أصبحت تلقي بظلالها (ارتفاع درجات الحرارة وتراجع نسبة التساقطات) والتي ستقلل من الموارد المتاحة بنسبة 28 % مع حلول سنة 2030 [28]حيث يتطلب التخفيف من وطأة التغييرات المناخية تحسين التصرف في الموارد المائية المتاحة من خلال اقتناء التقنيات والرجوع إلى العادات التي كان يتبعها سكان البلاد التونسية للتأقلم مع الشح المائي (بناء الفسقيات)

✓ ملائمة الفلاحة مع الإمكانات المائية المتاحة والعمل على إعداد خارطة فلاحية تبتعد عن الزراعات التي تستهلك كميات مهولة من الماء

✓ العمل على إرساء عدالة مائية بين الجهات خاصة عند توزيع مياه الشمال والتي لا يجب إن تستثنى منها أي منطقة خاصة تلك التي تعاني الجفاف بصفة دورية مثل ولايتي القيروان وسيدي بوزيد

[28] Evaluation de la vulnérabilité, les impacts du changement climatique et des mesures d'adaptation en Tunisie, p.7
http://www.environnement.gov.tn/fileadmin/medias/pdfs/dgeqv/vulnerabilite_adaptation.pdf

واقع النفايات الصلبة

محمد قعلول
منسق جهوية لمشروع العدالة البيئية بالمنستير

تعتبر النفايات الصلبة خطراً يهدد الإنسان البيئة عموماً نظراً لما تسببه من تلوث لكافة العناصر المكونة للمحيط من أرض وهواء وماء. يقع إنتاج النفايات في المنازل والمحلات التجارية والمصانع وجميع الأماكن المستغلة من قبل الإنسان خاصةً مع التزايد المستمر لعدد سكان العالم وبروز مشكلة التصرف في النفايات في العالم المعاصر.

لكن مع التزايد المستمر للنفايات هل وقع التفكير في طريقة للتخلص منها ؟ كيف يتم التعامل مع النفايات؟ وأين تنتهي رحلات النفايات في العالم؟

أولاً يجب التعرف على المفهوم الأساسي للنفايات

❖ ما هي النفايات ؟

النفايات هي جميع المواد التي لم تعد ذات نفع أي كل ما تبقى من استخدام الإنسان ولم يعد بحاجةً إليه وهي مجمل مخلفات الأنشطة الإنسانية المنزلية والزراعية والصناعية والإنتاجية.

❖ النفايات في العالم

يبلغ حجم إنتاج النفايات في العالم حوالي 2.01 مليار طن حسب أرقام البنك الدولي في 2018 تنقسم إلى 44% من المواد العضوية و17% من الورق و12% من البلاستيك و5% من الزجاج و4% من الحديد [29]

[29] https://www.banquemondiale.org/fr/news/immersive-story/2018/09/20/what-a-waste-an-updated-look-into-the-future-of-solid-waste-management

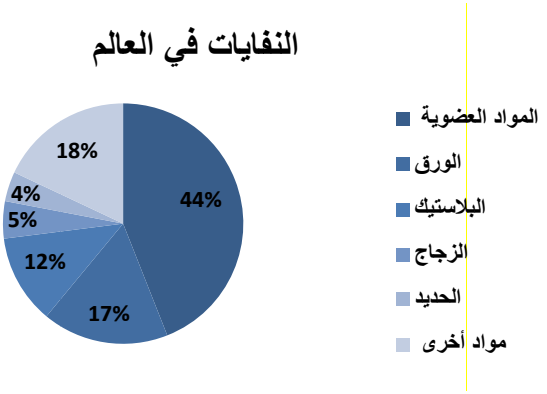

وتنقسم كميات النفايات حسب القارات[30] إلى 473 مليون طن في شرق آسيا والمحيط الهادي و403 مليون طن في جنوب أسيا و391 مليون طن في أوروبا واسيا الوسطى و288 مليون طن في أمريكا الشمالية و230 مليون طن في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي و181 مليون طن في إفريقيا جنوب الصحراء و129 مليون طن في شمال إفريقيا والشرق الأوسط

توليد النفايات حسب المنطقة (سنويا بالمليون طن)

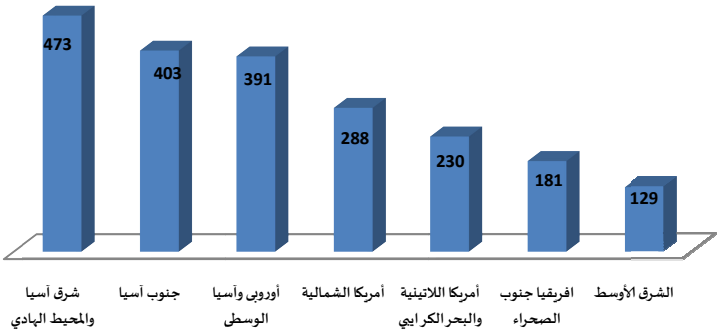

[30] https://www.banquemondiale.org/fr/news/immersive-story/2018/09/20/what-a-waste-an-updated-look-into-the-future-of-solid-waste-management

ومن المتوقع أن ترتفع كميات النفايات في العالم إلى 3.4 مليار طن في حدود 2050 حسب البنك الدولي.[31]

❖ أنواع النفايات ؟

وتنقسم النفايات إلى عدة أنواع منها:

- **النفايات الحميدة**: والتي تعتبر المواد التي لا يشكل وجودها مشكلات بيئية خطيرة، ويمكن التخلص منها بطريقة آمنة بيئيًا ولا تشكل خطراً على صحة الإنسان.
- **النفايات الخطرة**: هي التي تشتمل مكوناتها على مواد معدنية أو إشعاعية تؤدي إلى مشاكل بيئية خطيرة. وتتولد هذه النفايات الخطرة من المواد والمخلفات الصناعية والكيماوية، والمخلفات الزراعية (المواد الكيماوية التي تستخدم كمقويات في الزراعة).
- **النفايات الصلبة:** هي النفايات المكونة من مواد معدنية أو زجاجية، وتنتج عن النفايات المنزلية والصناعية والزراعية، وهي بحاجة إلى مئات السنين للتحلل، ويشكل تواجدها خطرًا بيئيًا.
- **النفايات السائلة:** هي مواد سائلة تتكون من خلال استخدام المياه في العمليات الصناعية والزراعية المختلفة. ومنها: الزيوت، ومياه الصرف الصحي. وهي تُلقى في الأحواض الطبيعية المتلقية "الأودية أو البحار"
- **النفايات الغازية:** هي الغازات أو الأبخرة الناتجة عن حلقات التصنيع، والتي تتصاعد في الهواء من خلال المداخن الخاصة بالمصانع. ومن تلك الغازات: ثاني أكسيد الكربون، ثاني أكسيد الكبريت، الأكاسيد النيتروجينية.

[31] https://www.banquemondiale.org/fr/news/immersive-story/2018/09/20/what-a-waste-an-updated-look-into-the-future-of-solid-waste-management

كما تعتبر النفايات الغازية من أهم العوامل المؤثرة في التغير المناخي جراء انبعاث الغازات الدفيئة.

❖ عوامل كثرة النفايات؟

يعتبر التقدم الصناعي من أهم الأسباب الرئيسية لكثرة النفايات في العالم وأيضا عدم التخلص منها بطريقة سليمة فمعظم النفايات في العالم يتم حرقها أو ردمها أو الإلقاء بها في الأحواض الطبيعية (بحار، أودية). وأيضاً غياب التصرف السليم في النفايات وانعدم الوعي الكافي في العالم للتقليص من نسبة النفايات التي يقع افرزها. ونلاحظ أيضاً أن معظم النفايات في العالم يتم افرزها عن طريق الدول الأكثر ثراء.

❖ واقع النفايات الصلبة في تونس ؟

شهدت تونس مثل باقي الدول نمو سكاني صاحبه تزايد الأنشطة الصناعية مما أدى إلى الضغط على النظام البيئي والاستغلال المتزايد للموارد الطبيعية وارتفاع كبير لكميات النفايات الصلبة، فوفقاً للإحصائيات تنتج تونس سنوياً حوالي 2.6 مليون طن من النفايات المنزلية والمشابهة، إذ يبلغ معدل إنتاج النفايات بالنسبة للفرد الواحد حوالي 0.8 كيلوغرام يومياً.

تنقسم كميات النفايات المنتجة إلى 63.3% نفايات عضوية و9.4% من البلاستيك و8.7% منسوجات و8.6% من الورق والكرتون و7.4% مواد مختلفة و1.6% من المعادن و1.1 % من الزجاج[32]

[32] http://www.anged.nat.tn/accueil.html

كميات النفايات المنتجة

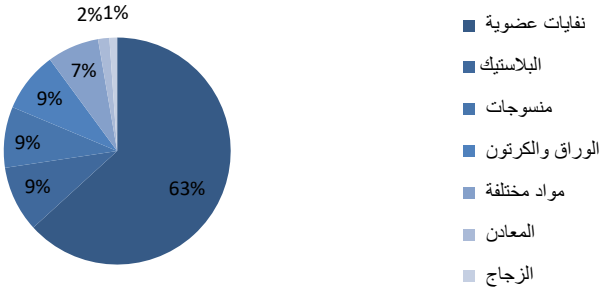

وتقدر نفايات الأنشطة الصناعية بحوالي 150 ألف طن مما يزيد من صعوبات التخلص منها.

تعتبر هذه النسب المعتمدة من قبل الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات غير دقيقة خاصةً أنها اعتمدت في الدراسة على ولاية باجة وليس لكل الولايات، إذ تتغير خصائص النفايات من ولاية إلى أخرى وتتغير طريقة عيش المواطنين بين المدن الفلاحية والمدن الصناعية والمدن السياحية، كما أن 85 % من المدن التونسية تضم بين 5000 و 50000 ألف ساكن، لذا وجب القيام بعملية تأهيل للنفايات كل سنتين لمعرفة كيفية التعامل معها والمشاريع التي يمكن القيام بها عن طريق تثمين النفايات .

ولكن حسب تقدير الخبير في التفايات الصلبة والرئيس المدير العام لشركة Tunisian Green Energy "حمدي الشبعان" تبلغ كميات النفايات المنزلية والمشابهة في تونس 3 مليون طن وهي في تطور متواصل بنسبة 2 % سنوياً.

تشرف وزارة الشؤون المحلية والبيئة على النفايات الصلبة وهي مكلفة بالسياسات العامة المتعلقة بحماية البيئة والبلديات و مكلفة بجمع وتحويل النفايات إلى مراكز التحويل.

تقوم البلدية بجمع حوالي 65% من النفايات المنزلية والمشابهة[33] داخل المناطق الحضرية وتقوم بنقلها إلى المصبات المراقبة ومراكز التحويل كما تقوم أيضاً بإلقائها في المصبات العشوائية،

أما الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات التي أحدثت بأمر رئاسي في 22 أوت 2005 فمن مهامها المساهمة في إعداد الإستراتيجية الوطنية للتصرف في النفايات وانجاز المشاريع وتنفيذ الإجراءات الواردة بالبرامج الوطنية للتصرف في النفايات وتقديم المساعدة والدعم للبلديات والصناعيين .

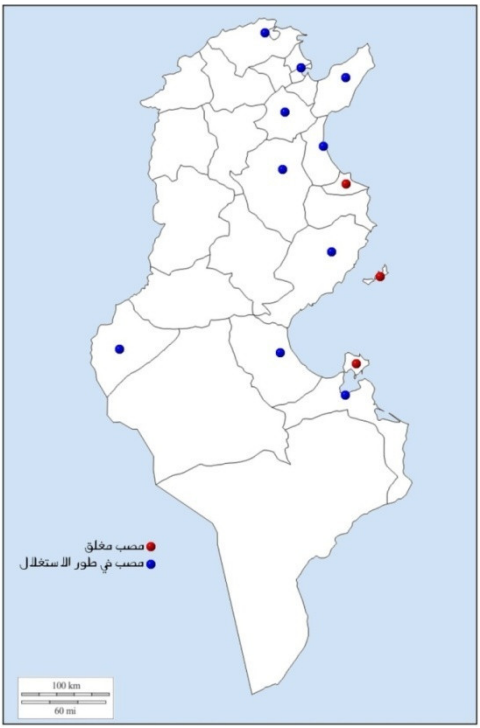

مواقع مصبات المراقبة في تونس

وقد أنجزت عدة مشاريع في مجال التصرف في النفايات منها 56 مركز تحويل و 13 مصب مراقب موزعة على عدة جهات بالبلاد.

[33] مداخلات بلديات المهدية والرجيش وقصيبة المديوني وسوسة والمنستير في المنتدى الجهوي للعدالة البيئية في الساحل ، 19-20 أكتوبر 2018 ، اللذين أكدوا على نقص الموارد التقنية. نسبة الجمع تصل إلى 80 ٪ في المناطق السياحية.

في قراءة لهذه الخريطة ، نلاحظ أن هناك 3 مصبات فقط في المناطق الداخلية من البلاد (القيروان، زغوان، توزر) إذ لا نجد أي مصب مراقب في الشمال الغربي. فيما يتعلق بكيفية التصرف في النفايات من الضروري إعادة توازن السياسة لصالح المناطق الداخلية لضمان نفس مستوى الخدمة مثل بقية الولايات والقيام بمصبات تراعي مفهوم العدالة البيئية وفرصة لتحسين وضع المصبات العشوائية واعتماد تقنيات لتثمين النفايات.

❖ حالة المصبات في تونس

✓ المصبات المراقبة

يوجد في تونس 10 مصبات مراقبة موزعة على عدة جهات بالبلاد تختلف حسب طاقة الاستيعاب والشركة المستغلة للمصب حيث أن جميع المصبات المراقبة تحت إشراف الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات و تتصرف فيها الشركات المستغلة للمصب إذ تقوم بعملية الردم التقني للنفايات دون أي تثمين. وتعتبر هذه التقنيات المعتمدة مهترءة و لا تتماشى مع مفاهيم التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر، إذ نجد أن هدفها الرئيسي هو التخلص من النفايات عن طريق ردمها.

في إطار مذكرة تفاهم بين المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والوكالة الوطنية للتصرف في النفايات التي وقع إمضاؤها خلال المنتدى الجهوي للعدالة البيئية بالساحل والذي انعقد بنزل الحبيب بالمنستير في 19 و20 أكتوبر 2018 من تنظيم المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فرع المنستير تحت شعار "معاً من أجل الانتقال البيئي"، حيث تهدف إلى تحسين الوضع البيئي ومقاومة التلوث الناجم عن النفايات الصلبة وتغيير وتجويد الخيارات والسياسات المتعلقة بهذا المجال وتحسين ظروف عيش المواطنين والدفاع عن الحق في بيئة سليمة داخل الجمهورية التونسية، قمنا بزيارة عدد من المصبات المراقبة للاطلاع على أوضاعها ومعاينة ظروف التصرف في النفايات التي تتلقاها يوميا.

1- مصب مدينة عقارب

ينتصب المصب الجهوي للنفايات لولاية صفاقس بمدينة عقارب حيث يتلقى النفايات المنزلية والمشابهة ل17 بلدية لحوالي 955421 ساكن من ولاية صفاقس، ويستقبل المصب يومياً حوالي 700 طن حسب إحصائيات الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات أي حوالي 65% من اجمالي النفايات المنتجة في ولاية ، يستغل هذا المصب من قبل شركة SEGORE الفرنسية والتي تقوم بعملية الردم التقني للنفايات دون أي عملية تثمين.

يقع هذا المصب على مساحة 40 هكتار في محمية القنّة الطبيعية التي يتواجد فيها العديد من أنواع الحيوانات البرية والأشجار النادرة التي أضفت جمالية على هذا المكان. وقد أثّر هذا المصب على حياة السكان في منطقة عقارب المحيطة به جراء التلوث البيئي الذي يتسبب فيه مثل انبعاث الروائح الكريهة والغازات التي تتسبب في انتشار العديد من الأمراض خاصة صعوبات في التنفس جراء انبعاث الغازات مثل غاز الميثان الذي يقع استخراجه بعد عملية الردم ويبعث في

الهواء مباشرة، كما تسبب هذا التلوث في انتشار الحشرات والحيوانات السائبة والزواحف الخطيرة التي أدت الى حوادث قاتلة جراء لدغة أفعى في أكتوبر 2018 نتج عنها ظهورعديد الحركات الاحتجاجية التي تطالب بغلق المصب أبرزها حركة "**مانيش_مصب**" التي تمكنت من رفع قضية لدى المحاكم للمطالبة بغلق المصب الذي أصبح يهدد حق المواطنين في العيش في بيئة سليمة وينبئ بكارثة بيئة قد تذهب بحياة الإنسان والحيوان.

2- مصب ولاية القيروان

يوجد مصب ولاية القيروان في منطقة الباطن التابعة لمعتمدية القيروان الشمالية ويمتد على مساحة 18 هكتار،وقع افتتاحه سنة 2008 ويستقبل يومياً حوالي 230 طنا من النفايات المنزلية والمشابهة، يقع تحويل جزء منها من 6 مراكز تحويل، مع العلم أن هذا المصب لا يستقبل جميع نفايات مدينة القيروان لكثرة المصبات العشوائية ونجد فيه العديد

من البرباشة الذين يقومون بجمع القوارير البلاستيكية الذي يعتبر ممنوع داخل المصبات المراقبة.

عبر عديد المواطنون عن استنكارهم من هذا المصب بسبب تواجده في المنطقة الصناعية وتأثيرات السلبية على المياه الجوفية وانبعاث الروائح الكريهة وأثره على جودة الحياة.

3- مصب ولاية المنستير

يقع المصب المراقب بمدينة منزل حرب من ولاية المنستير تم غلقه سنة 2013 بعد الحركات الاحتجاجية التي قام بها متساكنو المدينة جراء الروائح الكريهة المنبعثة من المصب وتأثيره على جودة الحياة.

في الوقت الحالي تقوم الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات بإلقاء النفايات في مصب عشوائي في منطقة "القزاح" ويمتد هذا المصب على مساحة 14 هكتار في منطقة رطبة (السبخة) بالقرب من مدينة الساحلين وراء مطار المنستير ويقع استغلال هذا المصب من قبل شركة تونسية إيطالية تسمى **"ECOTI"** ومراقب من قبل الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات، يستقبل مصب القزاح نفايات 31 بلدية من ولاية المنستير بالإضافة إلى النفايات الصناعية ونفايات النزل .

بعض من هذه البلديات تقوم بنقل نفاياتها مباشرة إلى هذا المصب بينما تقوم بقية البلديات بنقل النفايات إلى مراكز التحويل القريبة منها، وقد برزت عديد الحركات الاجتماعية لغلق هذا المصب نتيجة تواجده بالقرب من المناطق السكنية والمنطقة السياحية.

4- مصب وادي لاية بولاية سوسة

يقع مصب وادي لاية قرب مدينة القلعة الصغرى ويمتد على مساحة 47 هكتار ويستقبل أكثر من 1000 طن يومياً لكن هذا المصب يعتبر كارثة بيئية لتأثيره الكبير على الفلاحة بتلويثه للطبقة المائية الجوفية للمنطقة من خلال تمركزه بالقرب من المناطق الفلاحية.

5- مصب برج شاكير بولاية تونس

يعتبر مصب برج شاكير أكبر مصبّ نفايات في تونس لأنه يستقبل نفايات ولايات تونس، منوبة، أريانة وبن عروس، إذ يمتدّ على مساحة 124 هكتار ووقع افتتاحه سنة 1999 ويقع بالقرب من المناطق السكنية العطار وسيدي حسين والجيّارة ويستقبل هذا المصب حوالي 3500 طن من النفايات يوميا وهي كمية النفايات المنتجة في ولايات تونس الكبرى لكن حسب تقديراتنا لا يقع جمع كافة النفايات لضعف منظومة النقل والجمع. كانت شركة « pizzorno » الفرنسية تقوم باستغلال المصب قبل الثورة وفي سنة 2013 وقع فسخ العقد نهائيا نتيجة لشبهات فساد، وبعد ذلك تم استغلاله من قبل شركة « segor » الفرنسية وشركة «ecotti» الايطالية. ويعتبر هذا المصب اكبر كارثة بيئية نظرا للانتهاكات التي تسبب فيها جراء النفايات الصلبة كما تسبب في عديد الأمراض التي طالت السكان المحيطين به كالأمراض السرطانية وضيق التنفس، إلى جانب التلوث الحاصل للطبقة المائية جراء ردم النفايات دون

معالجة وانبعاث الغازات السامة إما عن طريق استخراجها بعد استكمال عملية الردم أو عن طريق الحرق المستمر للنفايات وأيضا كثرة الكلاب السائبة التي تتجول في المصب والتي تعد مصدر قلق وخوف للمتساكنين كما يعد هذا المصب أكبر حاضن للبرباشة الذي تسبب لهم في عديد الأمراض والحوادث القاتلة خاصة الإصابات عن طريق الإبر الصحية وعن طريق الجرافات والشاحنات داخله.

بالإضافة إلى ذلك ، تبرز هشاشة منظومة التصرف في النفايات في الحريق الضخم داخل مصب برج شاكير في 7 جوان 2019 ، والذي امتد على مساحة 3 إلى 7 هكتارات. عاش سكان العطار وسيدي حسين والجيّارة يومين تحت الغازات السامة والروائح الكريهة جراء هذا الحريق مما تسبب في العديد من حالات الاختناق.

بعد هذا الحريق، ألغت الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات عقد استغلال المصب من قبل الشركات الأجنبية. ووفقًا لبعض الخبراء ، وصل مصب برج شاكير إلى الحد أقصى من طاقة الاستيعاب ولذلك افتعلوا هذا الحريق لإطالة عمره [34].

وبهذا، فإن كل ما يسمى بالمصبات "المراقبة" أثبتت فشلها، إذ هي مصدر للعديد من المشاكل الصحية والبيئية. ولا يعتبر إغلاق هذه المصبات حلاً للقطع مع التلوث جراء النفايات الصلبة، لأن السلطات تنكر مسؤولياتها وتستخدم هذا السبب لفتح العشرات من المصبات العشوائية والتي تشكل مصدرًا للعديد من المشاكل البيئية.

✓ المصبات العشوائية

في تونس هناك العديد من المصبات العشوائية في جميع المدن، وتكثر خاصة في المدن التي لا تحتوي على مصبات مراقبة وهي تشكل خطرا كبير على البيئة والإنسان لأن جميع هذه المصبات تستقبل جميع أنواع النفايات بما في ذلك النفايات العضوية والصناعية والفندقية والطبية والنفايات التي تعتبر خطرة في معظمها حيث يقع

[34] عدنان بوعصيدة جريدة "La presse" يوم 07 جوان 2019 "حرائق مصب برج شاكير" دعوة لإصدار مرسوم حكومي

حرقها مما يسبب العديد من الأمراض ويؤثر بشكل كبير على البيئة، وقد أكد وزير الشؤون المحلية والبيئة وجود حوالي 250 ألف طن من النفايات ملقاة في المصبات العشوائية[35].

ويوجد في هذه المصبات مواطنون يعملون في جمع المواد القابلة للرسكلة (مواد بلاستيكية، مواد معدنية) ويطلق عليهم "برباشة"، وتعتبر هذه المصبات مكان عمل غير لائق وخطير خاصة أنهم يعرضون حياتهم للخطر عن طريق استنشاق الغازات السامة من جراء حرق النفايات والإصابات عن طريق الإبر الصحية والأدوات الحادة، وتتكرر هذه الحوادث دون وضع حلول لدعم هؤلاء المواطنين الذين يعملون من أجل دخل ضئيل وأيضا عدم احترام مفاهيم التنمية المستدامة خاصة الهدف الثامن الذي يؤكد على العمل اللائق.

صور لمصبات الرجيش (المهدية) والقراح (المنستير)

[35] حوار وزير الشؤون المحلية والبيئة http://www.assabahnews.tn

خاتمة

إن السياسات المتبعة في كيفية التصرف في النفايات أصبحت قديمة وأثبتت فشلها خاصة أنها تقوم إما بردم النفايات في المصابات المراقبة أو حرقها في المصابات العشوائية وهو ما يؤدي إلى انتشار الروائح الكريهة و الغازات السامة والأمراض الخطيرة وتلوث التربة والمياه السطحية والجوفية من خلال تسلل مياه الرشح عبر التربة وتلوث الهواء بغازات مثل CH_4, NH_3, CO_2, H_2S الناتجة عن تحلل النفايات وخسارة الأراضي بسبب عملية الردم للنفايات والتضرر المادي والصحي للمواطنين القاطنين قرب المصبات ونجد جل المصبات المراقبة والعشوائية تمتد في المناطق الأكثر تهميشا وفقرا.

تعكس سياسات التصرف في النفايات بوضوح قصور المنوال التنموي الذي تم اعتماده في البلاد منذ منتصف الثمانينات في أبعاده الاقتصادية والاجتماعية ووحشيته فيما يتعلق بالبعد البيئي. فقد أصبح التدهور البيئي للوسط الطبيعي السمة التي تميز جميع الولايات.

وبالتالي، من الضروري اعتماد سياسات وخيارات بديلة وذلك بالتشاور مع المجتمع المدني والخبراء والقيام بتحالفات مدنية للضغط على الأطراف الملوثة.

أيضا يجب احترام المعايير الصحية والبيئية من قبل الشركات التي أغلبها ينقصها الوعي البيئي لذا من الضروري تطبيق القوانين وإلزامها بحسن التصرف في نفاياتها.

كذلك يجب القيام بإصلاح كامل لمنظومة التصرف في النفايات والقطع مع المنظومة السابقة التي أثبتت فشلها والانطلاق في عملية فرز وتثمين النفايات المستدامة ومقاومة التلوث والتصدي لكل الانتهاكات في حق البيئة وصياغة مقترحات وبدائل كفيلة لضمان فرصة عمل لائقة للبرباشة تتماشى مع مفاهيم التنمية.

الخاتمة

منذ سنة 2011، أصبح الكفاح من أجل العدالة البيئية مطلبًا مهمًا، في هذه الفترة تشكلت العديد من الحركات للمطالبة بالحق في بيئة سليمة، وللحد من التلوث والمطالبة بالحق في الماء. في المقالات السابقة، لم نذكر سوى جزء من هذه الحركات والمشاكل البيئية التي يعاني منها المواطن التونسي.

من المفارقات العجيبة أن المواطن الذي يحتج ضد الكوارث البيئية يواجه مشكل مزدوج مع السلطات التي لافقط تتجاهل مطالبه ولا تستمع إليه بل أيضا تجرم حركاته.

إذ يعمد أكثر المواطنون إلى غلق الطرقات كحركة تصعيدية للفت نظر السلطات والتعبير عن غضبهم ورفضهم للوضع دون وعي بمآل هذه الحركة التي تضعهم في مآزق حقيقي يحول مطالبهم من الحق في الماء وفي بيئة سليمة كحقوق دستورية إلى إثبات براءتهم و طلب حقهم في الاحتجاج فيمضي الوقت بين أروقت المحاكم دون حلول تذكر.

هذا إن دل على شيء فهو يدل على عجز الدولة عن إيجاد حلول جذرية لعديد الإشكاليات واعتماد تجريم الحركات الاحتجاجية لتويه النشطاء والتغاضي عن المطالب الحقيقية للمواطن

كما ذكرنا في المقدمة، نحن مقتنعون بأن دور الدولة هو بالفعل ضمان احترام الحق في بيئة سليمة والتزود بالموارد الأساسية، دون تفويض هذه الإدارة. توضح المقالات المتعلقة بالمياه والنفايات النقص الصارخ في الموارد والإرادة السياسية لضمان وجود سياسة بيئية حقيقية، وبالتالي ضمان الصحة، في تونس. يوضح المقال الخاص بالنفايات أيضًا أن إدارة مصبات النفايات بواسطة عمال من القطاع الخاص تعتبر

كارثية، لدرجة أنه تم إنهاء عقد مع أكبر مصبات النفايات في تونس. يوضح المقال المتعلق بالمياه مدى ضعف الوكالات الجهوية والتخلي على مسؤولياتها تجاه المنطقة التي تعتمد عليها أو إلى مقر تونس. هناك مركزية شديدة في صنع القرار، حتى بالنسبة لطلب النفاذ إلى المعلومة. بالإضافة إلى ذلك، لا يُحتمل أن تعتمد الوكالة الوطنية لحماية المحيط أو الشركة الوطنية الاستغلال وتوزيع المياه فرع القيروان على سوسة وفرع قفصة على صفاقس. إنه استنساخا صارخا لأوجه عدم المساواة الإقليمية التي ابتليت به البلاد منذ الاستقلال وكان أحد الأسباب الرئيسية لانتفاضة ديسمبر 2010.

لذلك من الضروري إعطاء الإمكانيات للوكالات البيئية (الوكالة الوطنية لحماية المحيط، الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات، الديوان الوطني للتطهير، الشركة الوطنية الاستغلال وتوزيع المياه، وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي ...) من الناحية المالية والبشرية، على المستوى الجهوي، بسبب تكاثر المشاكل البيئية وعواقبها والقضايا الاجتماعية والصحية. لقد أوضح المقال المتعلق بالمياه كيف أن ظروف الدراسة وصحة الأطفال مهددة بسبب نقص المياه والصرف الصحي في المدارس الريفية. وبالإضافة الى الجانب الصحي، فإن الاقتصاد ككل ومستوى معيشة السكان يعتمد على حصولهم على المياه. وهذا ما يفسر تفاقم التحركات الاحتجاجية التي لاحظناها ورافقناها.

أن الوعي بأهمية الحق في الماء نشأ نتيجة للتحركات المستمرة منذ عام 2011. يبقى على السلطات تقديم حلول حقيقية. ومع ذلك فإن الوضع البيئي العام وأهميته ومخاطر التلوث، لا يزال ثانويًا إلى حد كبير في النقاش العام، لكنه يعتبر ضروريا لجميع الفئات السكانية، الحضرية والريفية بغض النظر عن مستوى معيشتهم.

وبالتالي، فإن التلوث الصناعي يتسبب في تلوث الهواء الذي يساهم في الوفاة المبكرة لأكثر من 60،000 شخص سنويًا في تونس، بسبب أمراض الجهاز التنفسي والسرطان بشكل خاص.[36] هذا التلوث موجود خاصة في المدن، و بالقرب من المصانع الملوثة والمناطق الصناعية. يأتي تلوث الهواء أيضًا من مصبات النفايات سواء كانت مراقبة أم لا والتي تنبعث منها غازات سامة بشكل خاص كما تطرقنا اليه في هذا التقرير. من ناحية أخرى ينتشر التلوث أيضًا في التربة والمياه.

إن الاستخدام المكثف للأسمدة ومبيدات الحشرات في الفلاحة، تصريف ا لمياه المستعملة من المصانع مباشرة في الأنهار أو البحر و المياه التي لم يعالجها الديوان الوطني للتطهير هي مدمرة تمامًا للبيئة. هذا التلوث يتسبب في ضعف القدرة المائية والإنتاجية في البلاد وهو ما يهدد التنوع البيولوجي الحيواني والنباتي، الذي يعتبر ضرورة لبقائنا. كما أن التلوث يهدد مورد رزق للعديد من المواطنين في الفلاحة والصيد البحري والمنتجات الغابية وحتى في السياحة. علاوة على ذلك، فإن التغيرات المناخية تحتم علينا التأقلم مع محيط متناقض ، متغير ومهدد لتوازن النظام البيئي والمحيط الذي نعيشه. لذلك بات من الضروري حمايته وإعلان حالة طوارئ بيئية.

للحد من هذه الممارسات، ندفع نحو ضرورة تعزيز مؤسسات الدولة وتفعيل دورها في تنفيذ التدابير الازمة والمنصوص عليها في إعلان حالة الطوارئ البيئية[37]، إلا أن هذا لا يكفي لكن المشكل يكمن أساسا في منوال التنمية الحالي الذي لا يراعي المسألة البيئية ويعمق من مشكل التلوث، بما في ذلك جذب الاستثمارات الأجنبية وهدر المياه في عملية غسل الفوسفاط او الجينز أو السقي بطريقة مفرطة للمناطق السقوية بجهة الساحل دون اعتبار لحاجيات السكان الذين يعيشون من هذه الموارد كما

36وفقا لبيانات من منظمة الصحة العالمية في عام 2016 ، 56 حالة وفاة لكل 100.000 نسمة في تونس ، 61600 إلى 11 مليون نسمة. https://www.who.int/gho/phe/outdoor_air_pollution/burden/en/

[37] https://ftdes.net/ar/%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b1%d8%a8%d9%8a%d8%a9-eau-pollution-changement-climatique-pour-un-etat-durgence-ecologique-appel-aux-candidats-aux-elections/

أنهم لا يضعون نظام لمعالجة التلوث والنفايات الخطرة لحماية مواطن من مخاطر التلوث.

اليوم، كما أوضح هذا التقرير، تدخل الدولة التونسية ليس في المستوى المطلوب. بنظر إلى أهمية المعركة وأولوية البحث عن حلول جذرية لها. في سبتمبر 2019، قام فرع المنستير للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بعملية لفرز النفايات لإبراز إمكانية اعادة تثمينها. عمل ايضا لسنوات على الحد من التلوث الصناعي وتقليصه في خليج المنستير. يسعى فرعي الحوض المنجمي والقيروان إلى إظهار أن مشكلة المياه تكمن في سوء التصرف في الموارد لا في ندرتها حيث أنها تكفي لجميع المواطنين. يعمل فرع القيروان على وجه الخصوص على الخد من نظام مجامع المائية وتغييره وتمكين كل مواطن من حقه في الماء ،أما فرع حوض المنجمي فهو يدفع نحو ضرورة الحد من استعمال المياه الشرب للاستغلال الصناعي.

ان هذه المبادرات لا يمكن تحقيقها في ظل نقص الموارد الدولة وغياب الجدية والارادة. وعلى الرغم من أهمية ما يقوم به المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وفروعه، فإن ذلك يبقى غير كاف. ولابد من تظافر الجهود والتنسيق مع الجمعيات الاجتماعية والبيئية لتشكيل تنسيقيات وخلق مبادرات لجعل القضية البيئية قضية جماعية، لمزيد من الضغط على السلطات . يوضح مثال النفاذ إلى المعلومة وتجربتنا في هذه الممارسة، أن عددًا من الجهات الفاعلة قد تكون منفتحة على النقاش والشفافية، ولكن هذه الممارسات لا تزال بعيدة عن أن تكون راسخة في الحياة اليومية. وبالتالي، سوف نستمر في استعمال هذه الآليات، للعمل مع الحركات الاجتماعية والبيئية من أجل دعم نضالهم وجهودهم.

من خلال صوت هذه الحركات يمكننا بناء تونس صالحة للعيش والكرامة.